



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد
عمران

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

توضیح الرشاد
فی
تاریخ حصر الاجتهاد

آقا بزرگ تهرانی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توضیح الرشاد فی تاریخ حصر الاجتهاد

کاتب:

آغا بزرگ طهرانی

نشرت فی الطباعة:

مدرسه الامام المهدي (عج)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٩	توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد
٩	اشارة
١٠	مقدمة التحقيق
١٠	اشارة
١٠	تقديم
١١	[كلام المحقق]
١١	الاجتهاد لغة و اصطلاحا
١١	اشارة
١١	المعنى الخاص للاجتهاد:
١٣	المعنى العام للاجتهاد:
١٤	الاجتهاد و تطوراته في التأريخ
١٥	اشارة
١٥	أولا- المدرسة السنية و مراحلها التاريخية:
١٥	اشارة
١٥	الدور الأول: دور الصحابة و التابعين
١٦	الدور الثاني: دور الأئمة الأربعة
١٦	اشارة
١٦	١- مدرسة الرأي:
١٧	٢- مدرسة الحديث:
١٧	الدور الثالث: دور التقليد
١٨	الدور الرابع: فتح باب الاجتهاد من جديد
١٩	الاجتهاد في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)

١٩	اشارة
٢٠	القرآن و العترة:
٢١	الأدوار التي مر بها الاجتهاد في مدرسة أهل البيت "ع":
٢١	اشارة
٢١	الدور الأول:
٢٢	الدور الثاني:
٢٢	اشارة
٢٢	الوضع السياسي:
٢٢	مصادر التشريع في هذا الدور:
٢٢	موقف الإمام الصادق عليه السلام من القياس:
٢٤	وضع القواعد العامة للفقهاء:
٢٥	الدور الثالث:
٢٥	اشارة
٢٥	خصائص هذا الدور:
٢٥	أصول الاجتهاد:
٢٦	موقف الاجتهاد من العقل:
٢٦	الموجة الأخبارية:
٢٩	مصادر التشريع:
٢٩	اشارة
٢٩	١- الكتاب الكريم:
٢٩	٢- السنة:
٣٠	٣- حكم العقل القطعي:
٣٠	٤- الإجماع:
٣٠	حياة المؤلف

٣٠	اشارة
٣٠	اسمه و ولادته:
٣٠	مراحله الدراسية:
٣١	أساتذته و شيوخه:
٣١	مشايخه فى الرواية:
٣٢	رحلاته و أسفاره:
٣٢	آثاره العلمية:
٣٢	اشارة
٣٢	١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة:
٣٣	طبقات أعلام الشيعة":
٣٣	٣- مصفى المقال فى مصنفى علم الرجال:
٣٣	٤- هدية الرازى إلى المجدد الشيرازى:
٣٣	٥- النقد اللطيف فى نفى التحريف عن القرآن الشريف:
٣٤	٦- توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد:
٣٤	٧- تنفيذ قول العوام بقدم الكلام:
٣٤	وفاته:
٣٤	[خطبة المؤلف]
٣٥	[بدء اختلاف المسلمين]
٣٧	[الأخباريون]
٣٨	[الاجتهاد الباطل]
٣٨	[وجه اختلاف العلماء فى الفتوى]
٣٩	[الاجتهاد عند السنة]
٤١	[مصادر تبين بدء تعدد المذاهب]
٤٢	[مبدأ الإفتاء]

- ٤٣ [سبب الاختلاف في الفتاوى]
- ٤٥ [المذاهب الباقية]
- ٤٥ [المذاهب المنقرضة]
- ٤٦ [عوامل انتشار بعض المذاهب دون بعضها]
- ٤٧ [بدء انحصار المذاهب في الأربعة]
- ٤٧ اشارة
- ٤٨ [ما يستفاد من كلام المقریزی]
- ٤٨ اشارة
- ٤٩ [بدء انحصار المذاهب في بغداد]
- ٥٠ [ما يستفاد من كلام ابن الفوطی]
- ٥١ [عوامل انحصار المذاهب]
- ٥٢ [الاستنتاج مما سبق]
- ٥٢ [المجتهدون بعد انحصار المذاهب]
- ٥٣ [المشيدون لأركان الانسداد]
- ٥٥ [حاصل كلام الدهلوی]
- ٥٦ [الدفاع عن مذهب الإمامية]
- ٥٧ مصادر التحقيق
- ٥٩ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

توضیح الرشاد فی تاریخ حصر الاجتهاد

اشاره

- سرشناسه: آقابزرگ طهرانی، محمدحسن، ۱۳۴۸ - ۱۲۵۵
- توضیح الرشاد فی تاریخ حصر الاجتهاد؛ محمدحسن آغاز بزرگ الطهرانی؛ تحقیق محمدعلی الانصاری
مشخصات نشر: خونسار: مدرسه الامام المهدي (ع)، ۱۴۰۱ق. = ۱۳۵۹.
- مشخصات ظاهری: [۱۳۱] ص.نمونه
- فروست: (مدرسه الامام المهدي (ع) ۲)
- وضعیت فهرست نویسی: فهرست نویسی قبلی
- یادداشت: عربی
- یادداشت: کتابنامه: ص. ۱۲۴ - [۱۲۷]؛ همچنین به صورت زیرنویس
- عنوان دیگر: توضیح الرشاد فی تاریخ حصر الجتهاد
- موضوع: اجتهاد و تقلید -- تاریخ
- موضوع: اجتهاد و تقلید
- شناسه افزوده: انصاری، شوشتری، محمدعلی
- شناسه افزوده: آقابزرگ طهرانی، محمدحسن، ۱۳۴۸ - ۱۲۵۵. توضیح الرشاد فی تاریخ حصر الجتهاد
- شناسه افزوده: مدرسه امام مهدي (عج،)
- رده بندی کنگره: BP۱۶۷/آ۶۶۲ ۲ ۱۳۵۹
- رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱
- شماره کتابشناسی ملی: م ۸۱-۲۸۵۸۷
- ===
- نام کتاب: توضیح الرشاد فی تاریخ حصر الاجتهاد
- موضوع: تاریخ فقه و تحولات آن
- نویسنده: طهرانی، آقا بزرگ
- تاریخ وفات مؤلف: ۱۳۸۹ ه ق
- زبان: عربی
- قطع: وزیری
- تعداد جلد: ۱
- ناشر: چاپخانه خیام
- تاریخ نشر: ۱۴۰۱ ه ق
- نوبت چاپ: اول
- مکان چاپ: قم- ایران
- محقق/ مصحح: محمد علی انصاری شوشتری

ملاحظات: اين كتاب همراه با مقدمه جناب سيد احمد حسيني به چاپ رسیده است

مقدمة التحقيق

إشارة

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أفضل النبيين، و على آله الطيبين الطاهرين، الهداء المعصومين.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥

تقديم

حدد العلماء للاجتهاد علوماً أدبية و غير أدبية، بها يتمكن الفقيه من استخراج الأحكام الشرعية و استنباطها من الكتاب و السنة و باقى الأدلة التي تعود في الحقيقة إليهما.

فالمجتهد إذا أتقن هذه العلوم و مارس الكتاب و السنة حصلت له ملكة يقتدر بها على استنباط الفروع الفقهية و ما يحتاج إليه من المسائل و الأحكام، و إذا حصلت له هذه الملكة و جب عليه العمل بما يستنبطه و لا يجوز له الرجوع إلى غيره.

أما العامى الذى لم تتوفر له أسباب الاجتهاد أصلاً، أو توفر له طرف منها و لكن لم يبلغ مرتبة الاستنباط، فيجب عليه الرجوع إلى المجتهد العادل الجامع للشرائط لأخذ

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٦

ما يحتاج إليه من الأحكام الفقهية.

هذا ما ذهب إليه الشيعة فى المجتهد و المقلد، و أما أهل السنة فقد حصروا الاجتهاد فى أربعة من الأئمة زعموا أن التقليد لا يصح إلا من هؤلاء و لا- يجوز العمل إلا برأيهم، و هم: الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى (ت ١٥٠) و الإمام مالك بن أنس الأصبحى (ت ١٧٩) و الإمام محمد بن إدريس الشافعى (ت ٢٠٤) و الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى (ت ٢٤١).

سد أهل السنة باب الاجتهاد على أنفسهم و أصبحوا يقلدون هؤلاء الأئمة منذ قرون، بالرغم من وجود مجتهدين آخرين قبلهم و معاصرين لهم و بعدهم.

فما هى الأسباب و الدواعى التي أوجبت حصر الاجتهاد فيهم، و متى تم هذا الموضوع، و على يد من تم؟ فهذه أسئلة تدور على كثير من الألسن و يطلب لها الجواب.

لقد أجاب على هذه الأسئلة العلامة الراحل المتبع المؤرخ الشيخ آغا بزرك الطهرانى - عطر الله مرقده- فى رسالته القيمة "توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد"، فإنه درس هذا الموضوع من جوانبه المختلفة باختصار و استيعاب، و أعطى صورة واضحة أغنى الباحث عن الفحص فى الموسوعات و أشتات الكتب.

و قد استحصلت "مدرسة الإمام المهدي عليه السلام"

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧

بخوانسار على صورة من هذه الرسالة بخط المؤلف من العلامة الحجة السيد محمد حسين الجلالى، و قد أحسنت الاختيار إذ جعلته ضمن الرسائل و الكتب التي سعت فى تحقيقها و نشرها فإنها بهذا العمل المشكور و فرت كثيرا من الجهد على العلماء و المعنيين

بالبحوث التاريخية الدينية.

و إننى أبارك فضيلة الأستاذ المحقق الشيخ محمد على الأنصارى على توفيقه فى تحقيق هذا الأثر القيم و على دراسته المختصرة الممتازة التى قدم بها الرسالة حول الاجتهاد و الأدوار التى مر بها، و أسأل الله تعالى له اطراد التوفيق فى إحياء آثار أخرى من تراثنا الإسلامى، و هو عز و جل ولى التوفيق و التسديد. قم: ١٢ ذى ١٤٠١ هـ.

السيد أحمد الحسينى

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩

[كلام المحقق]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على صفوة خلقه الرسول الأمين، و آله الغر الميامين. بين يدي رسالة فى "تاريخ حصر الاجتهاد" عند إخواننا السنة، حررت بيد العلامة الكبير آية الله الشيخ آغا بزرك الطهرانى تغمده الله برحمته.

و قد استعرض فيها تاريخ حصر الاجتهاد، و وجوب تقليد أحد المذاهب الأربعة لا غير، و الأسباب التى دعت إلى ذلك و قد ساعدنى التوفيق فى صيف سنة ١٣٩٨ هجرية، حيث سنحت لى فرصة قصيرة فى مؤسسة ولى العصر عجل الله تعالى فرجه بمدينة خوانسار، فقامت فيها بتحقيق هذه الرسالة و تقديمها. و رأيت من المناسب أن أكتب باختصار حول الأدوار التى مر بها الاجتهاد فى كل من مدرستي الشيعة و السنة.

و ما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت و إليه أنيب.

العبد الراجى عفو ربه محمد على الأنصارى الشوشترى

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١

الاجتهاد لغة و اصطلاحاً

إشارة

قبل الدخول فى البحث عن الأدوار التى مر بها الاجتهاد، من اللازم أن نبين ما هو المراد من الاجتهاد الذى نريد أن نستعرض أدواره، فنقول: الاجتهاد فى اللغة مأخوذ من "الجهد" بالضم بمعنى الطاقة، أو بالفتح بمعنى المشقة و يأتى بمعنى الطاقة أيضاً. فالاجتهاد لغة هو "بذل الوسع و الطاقة" «١». و أما فى مصطلح الفقهاء و الأصوليين فيطلق على معنيين: عام، و خاص.

(١) راجع كلا من: لسان العرب و الصحاح و النهاية و مجمع البحرين و غيرها من كتب اللغة.

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢

المعنى الخاص للاجتهاد:

أما المعنى الخاص فهو المرادف للقياس عند الشافعى، حيث يقول "فما القياس؟ أ هو الاجتهاد أم هما مفترقان؟ قلت: هما اسمان بمعنى واحد «١» و نفى أن يكون الاستحسان من الاجتهاد «٢» و يقول السيد المرتضى (قده "): و فى الفقهاء من فصل بين القياس و الاجتهاد، و جعل القياس ما تعين أصله الذى يقاس عليه، و الاجتهاد ما لم يتعين.

و فيهم من أدخل القياس في الاجتهاد و جعل الاجتهاد أعم منه «^٣».

و ربما جعلوا الاجتهاد مرادفا للاستحسان، و الرأى، و الاستنباط و القياس، بجعلها أسماء لمعنى واحد.

يقول مصطفى عبد الرزاق " فالرأى الذى نتحدث عنه هو الاعتماد على الفكر فى استنباط الأحكام الشرعية، و هو مرادنا بالاجتهاد و القياس، هو أيضا مرادف للاستحسان و الاستنباط «^٤».

هذا، و لا يمكن تحديد مفهوم الاجتهاد بمعناه الخاص تحديدا

(١) الرسالة للشافعى: ٤٧٧.

(٢) نفس المصدر: ٥٠٤.

(٣) الذريعة إلى أصول الشريعة: ١٨٨ / ٢.

(٤) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: ١٣٨ كما عن مقدمة النص و الاجتهاد.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٣

دقيقا، و لعل ذلك من جهة اختلاط بعض المفاهيم العامة بمصاديقها.

و الذى يظهر من تتبع كلماتهم أن الاجتهاد بمعناه الخاص مرادف للرأى، و إن القياس و الاستحسان و المصالح المرسله و نظائرها إنما هى من قبيل المصاديق لهذا المفهوم «^١».

و مهما يكن من أمر فإن الاجتهاد بهذا المعنى استمر من القرن الأول حتى القرن الخامس - تقريبا - فحينما كان يطلق الاجتهاد، كان يراد منه هذا المعنى الخاص.

و فى حوالى القرن الخامس أخذ الاجتهاد مفهوما أوسع من ذلك.

و الذى لا بد أن نشير إليه هو أن أئمة الشيعة عليهم السلام كانوا يعارضون الاجتهاد بهذا المعنى، و ذلك لبطلان القياس و الاستحسان و غيرها عندهم.

و استمرت هذه المعارضة من عصر الأئمة - عليهم السلام - حتى القرن السابع الهجرى حيث تغير مفهوم الاجتهاد الخاص إلى مفهوم أوسع منه فتقبله الشيعة برحابة صدر، مع حذف ما يخالف مبادئهم الفقهية كالقياس و الاستحسان و أمثالها عنه، فالنصوص الكثيرة الواردة عن العلماء فى هذه القرون تدلنا على المعارضة الشديدة من قبل مدرسه أهل البيت - عليهم السلام - ضد الاجتهاد بمفهومه الخاص، حتى صنف العلماء و الكتاب كتبا على رد الاجتهاد بهذا المعنى، فقد صنف عبد الله بن عبد الرحمن الزبيرى كتابا سماه " الاستفاده فى الطعون على الأوائى و الرد على أصحاب الاجتهاد

(١) مقدمة النص و الاجتهاد: ٥ بقلم العلامة السيد محمد تقى الحكيم.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٤

و القياس «^١» و صنف أبو القاسم على بن أحمد الكوفى كتابا سماه "الرد على أصحاب الاجتهاد فى الأحكام «^٢» و أخذت المعارضة تستمر حتى أواخر القرن الرابع، حيث ألف الشيخ المفيد "قده" كتابا سماه "النقض على ابن الجنيد فى اجتهاد الرأى «^٣».

و قد كان ابن الجنيد متهما بالعمل بالقياس و الاجتهاد فى الرأى، كما سينبه عليه المؤلف "قده" و سوف نتعرض لذكره هنا.

و مما يدل على ذلك ما نقله المحقق الشيخ محمد حسن النجفى صاحب الجواهر فى جواز قضاء الحاكم بعلمه عن السيد المرتضى فى الانتصار بقوله " :فإن قيل: كيف تستجيزون ادعاء الإجماع و أبو على ابن الجنيد يصرح بالخلاف و يذهب إلى أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه فى شىء من الحقوق و الحدود؟ قلنا: لا خلاف بين الإمامية فى هذه المسألة، و قد تقدم إجماعهم ابن الجنيد

و تأخره و إنما عول ابن الجنيدي على ضرب من الرأى و الاجتهاد، و خطأؤه ظاهر «٤».

و هكذا نرى السيد المرتضى أيضا يهجم على الاجتهاد بهذا

(١) رجال النجاشى فى ترجمه عبد الله بن عبد الرحمن: ١٥٢.

(٢) نفس المصدر فى ترجمه على بن أحمد: ١٨٩.

(٣) رجال النجاشى فى ترجمه الشيخ المفيد: ٢٨٧.

(٤) جواهر الكلام: ٨٩ / ٤٠.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٥

المعنى و إن كان يميل إلى قبوله فى الموضوعات الخارجيه- لا الأحكام مثل الاجتهاد فى تعيين القبلة و أمثالها «١».

و كذلك نرى الشيخ الطوسى "قده" فى أواسط القرن الخامس يقول عند ما يذكر صفات المفتى "و قد عد من خالفنا فى هذه الأقسام أنه لا بد أن يكون عالما بالقياس و الاجتهاد.

و قد بينا نحن فساد ذلك و أنها ليست من أدلة الشرع «٢».

و كذا فى أواخر القرن السادس يستعرض ابن إدريس فى مسألة تعارض البيهتين من كتابه "السرائر" عددا من المرجحات لإحدى البيهتين على الأخرى ثم يعقب ذلك قائلاً "و لا ترجيح بغير ذلك عند أصحابنا، و القياس و الاستحسان و الاجتهاد باطل عندنا «٣»". و هكذا استمر هذا الرفض العنيف للاجتهاد بمفهومه الخاص إلى أوائل القرن السابع لأنه كان يعطى مفهوم القياس و الاستحسان و الرأى- أو كانا من مصاديقه الممقوتين لدى أئمة الشيعة عليهم السلام- حتى تطور الاجتهاد من مفهومه الخاص إلى مفهوم أوسع منه.

المعنى العام للاجتهاد:

و بعد أن كان الاجتهاد عند السنة منحصرًا فى الرأى و القياس

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة ٢ / ٣٠٨.

(٢) عدة الأصول ٢٩٣.

(٣) السرائر لابن إدريس، كما عن المعالم الجديدة للسيد الصدر.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٦

و الاستحسان- على اختلاف فى قبول بعضها- تطور مفهومه و أخذ يعطى معنى أوسع من معناه الأول الخاص.

فهذا الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ يعرف الاجتهاد بأنه "عبارة عن بذل المجهود و استفراغ الوسع فى فعل من الأفعال.

و لكن صار اللفظ فى عرف العلماء مخصوصًا ببذل المجهود وسعه فى طلب العلم بأحكام الشريعة «١».

و عرفه الآمدى بأنه "استفراغ الوسع فى طلب الظن بشئ من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه «٢»".

و عرفه من المتأخرين محمد الخضرى بك بأنه "بذل الجهد فى استنباط الحكم الشرعى مما اعتبره الشارع دليلًا «٣»".

و من خلال هذه النصوص نرى كيف تحول مفهوم الاجتهاد من معناه الخاص إلى معنى أوسع منه عند ما لبس ثوبه الجديد، و ذلك حوالى القرنين الخامس و السادس قبله الشيعة.

و أقدم نص يدل على قبول الاجتهاد بمفهومه الجديد لدى علماء الشيعة هو النص الوارد عن المحقق الحلى "قده" المتوفى سنة ٦٧٦

فى كتابه المعارج حيث كتب تحت عنوان الاجتهاد يقول "و هو فى عرف الفقهاء بذل الجهد فى استخراج الأحكام الشرعية.

و بهذا الاعتبار يكون استخراج الأحكام من أدلة الشرع

(١) المستصفي ٢ / ٣٥٠.

(٢) الأحكام من أصول الأحكام ٤ / ١٤١.

(٣) تاريخ التشريع الإسلامي ٨٧.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٧

اجتهاداً، لأنها تبتنى على اعتبارات نظرية ليست مستفادة من ظواهر النصوص في الأكثر، سواء كان ذلك الدليل قياساً أو غيره، فيكون القياس على هذا التقرير أحد أقسام الاجتهاد.

فإن قيل: - يلزم- على هذا- أن يكون الإمامية من أهل الاجتهاد؟

قلنا: الأمر كذلك، لكن فيه إيهام من حيث أن القياس من جملة الاجتهاد، فإذا استثنى القياس كنا من أهل الاجتهاد في تحصيل الأحكام بالطرق النظرية التي ليس أحدها القياس «١».

و من خلال هذا النص نلاحظ أن كلمة "الاجتهاد" لم تزل مثقلة بتبعه مفهومها الخاص، و لذلك يحاول هذا المحقق أن يفصل بين المفهومين بفصل القياس و أمثاله من مفهوم الاجتهاد.

و لم يقف الاجتهاد- بمفهومه الجديد لدى الشيعة- عند هذا الحد، و هو استخراج الأحكام الشرعية من غير ظواهر النصوص، بل شمل عملية استنباط الحكم من ظاهر النص أيضاً، لأن عملية استنباط الحكم لا تخلو من الجهد العلمي في سبيل معرفة الظهور، و تحديده، و إثبات حجته، و أمثال هذه الأمور.

ثم أخذ الاجتهاد يتطور أيضاً، فشمّل كل عملية يمارسها الفقيه لتحديد الموقف العملي تجاه الشريعة على طريق إقامة الدليل على الحكم الشرعي، أو تعيين الموقف العملي مباشرة، و لذلك عرفه من المتأخرين السيد الخوئي - دام ظله بأنه:

(١) معارج الأصول، الطبعة الحجرية: ١١٧.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٨

"بذل الوسع لتحصيل الحجة على الواقع أو على الوظيفة الفعلية الظاهرية «١»".

و هناك تعاريف أخرى للاجتهاد لا تخلو من مناقشات لا نتعرض لها لخروجها عن غرضنا المهم في هذه المقدمة.

الآن و بعد أن اتضح لدينا مفهوم الاجتهاد بمعنييه: العام و الخاص، حان لنا أن نستعرض المراحل و الأدوار التي مر بها الاجتهاد في المدرستين: مدرسة أهل البيت- عليهم السلام و مدرسة السنة.

و المقصود طبعاً- من الاجتهاد الذي نريد أن نستعرض مراحل هو الاجتهاد بمعناه العام، الذي يشمل كل عملية يمارسها الفقيه لتحديد الموقف العلمي تجاه الشريعة، سواء كان في صدر الإسلام أم في يومنا هذا، لأن عملية تحديد الموقف العملي تجاه الشريعة لم تكن شيئاً مستحدثاً، بل يمتد إلى تاريخ صدر الإسلام.

(١) الرأي السديد في الاجتهاد و التقليد: ٩

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٩

الاجتهاد و تطوراته في التاريخ

إشارة

مرت على الاجتهاد مراحل مختلفة، من الصعب تحديدها تحديدا دقيقا، و لكن يمكن حصرها فى كل من المدرستين - السنية و الشيعية - على وجه التقريب حسب ما تقتضيه المقدمة.

أولا - المدرسة السنية و مراحلها التاريخية:

إشارة

مرت المدرسة السنية بمراحل كثيرة يمكن حصرها تقريبا فى أربعة أدوار: ١ دور الصحابة و التابعين.
٢ دور الأئمة الأربعة، حتى انسداد باب الاجتهاد.
٣ دور انسداد باب الاجتهاد (عصر التقليد).
٤ دور الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد من جديد.
توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٠

الدور الأول: دور الصحابة و التابعين

كان بعض الصحابة إذا عرضت لهم مسألة يحاولون أن يجدوا حلها من الكتاب أو السنة، فإن وجدوا حلها فيها و إلا كانوا يعملون بما وصل إليه رأيهم فى المسألة - و إن كان هناك من يتوقف من الإفتاء بالرأى - كما تدل على ذلك نصوص كثيرة.
ففى حديث ميمون بن مهران " كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر فى كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به، و إن لم يكن فى الكتاب و علم عن رسول الله صلى الله عليه و آله فى ذلك الأمر سنة قضى بها، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين فقال: أتانى كذا و كذا، فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه و آله قضى فى ذلك بقضاء؟ فربما اجتمع إليه نفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه و آله فيه قضايا، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذى جعل فىنا من يحفظ علينا علم نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه و آله جمع رءوس الناس و خيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به " ١».
و فى تعاليم عمر لشريح كما يؤثر عنه " : فإن جاءك ما ليس فى كتاب الله و لم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه و آله و لم يتكلم فيه أحد قبلك، فاختر أى الأمرين شئت، و إن شئت أن تجتهد برأىك لتقدم فتقدم، و إن شئت أن تتأخر فتأخر، و لا أرى التأخر إلا خيرا لك " ٢».

(١) الإنصاف فى بيان سبب الاختلاف كما عن دائرة المعارف لفريد وجدى: ٣ / ٢١٢.

(٢) نفس المصدر.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢١

و عن ابن مسعود أنه قال " : من عرض له منكم قضاء فليقض بما فى كتاب الله، فإن لم يكن فى كتاب الله فليقض بما قضى فيه نبيه صلى الله عليه و آله، فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله و لم يقض فيه نبيه و لم يقض به الصالحون فليجتهد برأيه، فإن لم يحسن فليقم و لا يستحى " ١».

هذا، و كان فى الصحابة من يفتى فى المسألة بالرأى مع وجود النص الصريح فيها، و نحيل من أراد التوسع فى ذلك إلى كتاب "

النص والاجتهاد^١ للعلامة السيد عبد الحسين شرف الدين (قده) فإنه تناول البحث فيه بصورة مفصلة.

نعم كان الاجتهاد في هذا الدور يتمثل في استنباط الحكم من الكتاب، فإن لم يوجد فيه فمن السنة، وإن لم يوجد في السنة فمن قول صحابي له فتوى في تلك المسألة- وبالطبع هذا يتصور بالنسبة إلى التابعين أو صغار الصحابة- فإن لم يكن هناك فتوى لصحابي في المسألة، كان المفتي يرى رأيه في إعطاء جواب المسألة.

و من خصائص هذا الدور تدوين السنة بأمر عمر بن عبد العزيز «٢» و ظهور الاختلاف بين الفقهاء في أواخر هذا الدور، الذي انتهى إلى انقسامهم إلى مدرستين: مدرسة الرأي، و مدرسة الحديث.

(١) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: ١٧٧ كما عن مقدمة النص و الاجتهاد.

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي: ١١١.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٢

الدور الثاني: دور الأئمة الأربعة

إشارة

و يمتد هذا الدور من أوائل القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع، و كان من ظواهر هذا الدور: اتساع الحضارة و نمو الحركة العلمية في الأمصار الإسلامية، و ازدياد حفاظ القرآن و العناية بأدائه و تدوين السنة و أصول الفقه، و ظهور المصطلحات الفقهية، و ظهور المذاهب الأربعة و غيرها من المذاهب المنقرضة، و النزاع في مادة الفقه- السنة و الإجماع و القياس و غيرها- و انشقاق المدرسة إلى مدرستي الرأي و الحديث.

و نحن نشير إلى الظاهرة الأخيرة، و هي انشقاق المدرسة فقط لأن التوسع في ذلك يخرجنا عن الغرض من هذه المقدمة. ظهور مدرستي الرأي و الحديث: إن من أهم مظاهر هذا الدور: اتساع الشقة بين مدرستي الرأي و الحديث اللتين ظهرتتا في أواخر الدور الأول، فتميزت المدرستان بكل وضوح.

١- مدرسة الرأي:

و كان مركز هذه المدرسة الكوفة، و أعظم روادها أبو حنيفة.

و لبعد الكوفة عن المدينة- مركز الحديث و السنة- أثر كبير في ظهور هذه المدرسة، حيث كان الطابع العام لهذه المدرسة

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٣

التشدد في قبول السنة و رفض كثير منها، و الاعتماد على القياس و الاستحسان و أمثالهما.

و صار لهذه المدرسة صدى كبير يومذاك في العالم الإسلامي، فكان علماء المسلمين بين مؤيدين لها و مخالفين.

و ممن وقف أمام هذه المدرسة و زيفها أئمة أهل البيت عليهم السلام إذ أنهم كانوا يرفضون العلم بالرأي و القياس كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

٢- مدرسة الحديث:

و من مظاهر هذه المدرسة الاعتماد على القرآن و السنة فقط و رفض القياس و الاستحسان، و لذلك وقف بعض رواد هذه المدرسة موقفا عنيفا أمام مدرسة الرأى، ورفضوها رفضا شديدا.

و من الصعب تحديد موقف هذه المدرسة أمام مدرسة الرأى، و لكن يبدو أن الإمام، مالك بن أنس أحد أئمة المذاهب الأربعة كان من المسارعين و الدعاة إلى هذه المدرسة (أى مدرسة الحديث) ثم تم تشييدها بيد داود بن على الظاهرى- إمام المذهب الظاهرى- فكان مالك يهتم بالحديث و لم يعمل بالقياس إلا قليلا، حتى أنه بكى حين موته و ود أنه ضرب فى مقابل كل مسألة أفتى فيها برأيه سوطا! كما ذكر ذلك ابن خلكان فى تاريخه «١».

و كان داود بن على الظاهرى يرى العمل بظاهر الكتاب و السنة و يرفض

(١) تاريخ ابن خلكان: / ١٣٧.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٤

القياس رفضا باتا، لأن فى عموم الكتاب و السنة- بحسب رأيه- ما يفى بجواب كل مشكلة.

و أما باقى الأئمة الأربعة- أى الشافعى و أحمد بن حنبل- فكانوا حدا و سطا بين هاتين المدرستين، فالشافعى بينما كان يعمل بالقياس كان يرفض الاستحسان رفضا باتا «١».

و بعد الصراع العنيف الذى كان بين المدرستين كان الفوز لمدرسة الرأى.

و على أى حال كان الاجتهاد فى هذا الدور يعتمد على الكتاب و السنة و القياس و الاستحسان و الإجماع.

و قد اختلفوا فى كيفية الإجماع و مدى حجيته، فإن الشافعى كان يرى أن الإجماع المعتبر هو إجماع جميع العلماء فى البلدان كلها، و أنكر على المالكية قولهم إن المعتبر هو إجماع أهل المدينة كلهم، و ألزمهم بالمخالفات الكثيرة التى خالفوا فيها الصحابة كأبى بكر و عمر «٢».

المذاهب المنقرضة: و ظهرت فى هذا الدور أيضا مذاهب متعددة أخرى قد انقرضت و لم يبق منها إلا الاسم، و كانت كثيرة، مثل مذهب سفيان الثورى و الحسن البصرى و الأوزاعى و ابن جرير الطبرى و غيرهم، و لم

(١) تاريخ التشريع الإسلامى: ١٤٨.

(٢) تاريخ الفقه الإسلامى: ٢٤٠، ٢٤٨ كما عن المبادئ العامة للفقه الجعفرى ٢٦٥.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٥

يبقى منها بعد القرن الرابع إلا مذهب داود بن على الظاهرى حيث بقى حتى القرن الثامن «١».

الدور الثالث: دور التقليد

و هو دور حصر الاجتهاد و الدعوة إلى التقليد، و لا يمكننا تعيين بداية هذا الدور على التحديد، و ذلك أن المحاولات لتحديد دائرة الاجتهاد كانت كثيرة و فى أزمنة مختلفة، فكانت هذه المحاولات فى فترة بين الرابع و السابع الهجرى، حتى تم ذلك- كما عن خطط المقرئى- فى سنة ٦٦٥ على يد "بيبرس البندقدارى" حيث ولى مصر أربعة قضاة: شافعى، و مالكى، و حنفى، و حنبلى.

فاستمر ذلك حتى لم يبق فى مجموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب الإسلام سوى هذه الأربعة، و عودى من تمذهب

بغيرها «٢».

وفيما بين القرنين الخامس والسادس لم يدع أحد الاجتهاد بمعناه الكامل، وإنما وجد فقهاء ذوو اقتدار على الاستبطان في حدود مذاهبهم، ومن أواخر القرن السابع لم يوجد غير فقهاء ذوي فتاوى و ترجيحات، وبذلك ضاقت مجالات الاجتهاد حتى ذهب الظن ببعض الناس إلى أن باب الاجتهاد قد أغلق «٣».

(١) أدوار فقه للأستاذ محمود شهابي ٣/ ٦٥٤ (فارسي).

(٢) الخطط المقرزية ٢/ ٣٤٤.

(٣) الاجتهاد والتجديد في التشريع الإسلامي: ٢٥٨، بتصرف.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٦

وتوقف الفقهاء في هذا الدور عن كل حركة علمية، وأعرضوا عن النظر في الكتاب والسنة، ولبثوا يجتروا بعض الكتب الفقهية القديمة، ولم يجدوا في شيء منها وأغرموا بجدل لا يجدي نفعاً، وخلافات سطحية حول هذه الجملة أو تلك، وانكبوا يعلقون على هذا الرأي أو ذاك، أو يشرحون هذا المتن أو يحشون هذا الشرح أو يعلقون على هذه الحاشية أو يذيلون هذا التعليق، وهكذا أفرغوا جهدهم في مباحكات لفظية وأفنوا كثيراً من وقتهم في خصومات صاحبة لم تعد على الإسلام والمسلمين بأية فائدة «١».

الدور الرابع: فتح باب الاجتهاد من جديد

وهو دور الدعوة إلى انفتاح باب الاجتهاد من جديد، وفي الواقع لا ينبغي أن نجعل هذا الدور دوراً خاصاً، لأن هناك من كان يدعو إلى فتح باب الاجتهاد والاعتراض على سده منذ القرون التي أعلن فيها انسداد بابه حتى يومنا هذا، أمثال أبي الفتح الشهرستاني المتوفى سنة ٥٤٨ «٢»، وأبي إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ «٣» والسيوطي المتوفى سنة ٩١١، وقد ألف السيوطي رسالة سماها "الرد على من أخلد إلى الأرض، و جهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض،" و قدم لهذه الرسالة بقوله: "إن الناس قد غلب عليهم

(١) الاجتهاد والتجديد في التشريع الإسلامي: ٢٥٩.

(٢) المصدر السابق: ٧٤.

(٣) المصدر السابق: ٧٤.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٧

الجهل، وأعماهم حب العناد وأصمهم، فاستعظموا دعوى الاجتهاد وعدوه منكر بين العباد، ولم يشعر هؤلاء الجهلة أنه فرض من فروض الكفايات في كل عصر، و واجب على أهل كل زمان، أن يقوم به طائفة في كل قطر «١». وقال الشوكاني: "و من حصر فضل الله على بعض خلقه وقصر فهم هذه الشريعة على من تقدم عصره، فقد تجرأ على الله عز وجل ثم على شريعته الموضوعه لكل عباده، ثم على عباده الذين تعبدتهم الله بالكتاب والسنة «٢». وقال أبو محمد البغوي: "و فرض الكفاية هو: أن يتعلم ما يبلغ رتبة الاجتهاد ومحل الفتوى والقضاء ويخرج من عداد المقلدين، فعلى كافة الناس القيام بتعلمه، غير أنه إذا قام من كل ناحية واحد أو اثنان سقط الفرض عن الباقيين، فإذا قعد الكل عن تعلمه عصوا جميعاً، لما فيه من تعطيل أحكام الشرع، قال الله تعالى: "فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَتَيَقَّنَّهَا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذْ رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ «٣». إلى غير هؤلاء من العلماء الكبار الذين كانوا يدعون إلى فتح باب الاجتهاد، ويقفون أمام غلقه.

واستمر هذا الصمود أمام غلق باب الاجتهاد إلى القرون المتأخرة

(١) الاجتهاد و التجديد فى التشريع الإسلامى: ٩٤.
 (٢) الاجتهاد و التجديد فى التشريع الإسلامى: ٩٤.
 (٣) المصدر السابق: ٩٥، والآية فى سورة التوبة: ١٢٢.
 توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٨
 حيث ظهر فى العلماء من يدعو إلى فتح باب من جديد، أمثال السيد جمال الدين الأسدآبادى (المشهور بالأفغانى) الذى كان يقول: "ما معنى باب الاجتهاد مسدود؟ و بأى نص سد؟ و أى إمام قال: لا يصح لمن جاء بعدى أن يجتهد ليتفقه فى الدين و يهتدى بهدى القرآن و صحيح الحديث و الاستنتاج بالقياس على ما ينطبق على العلوم العصرية و حاجات الزمن و أحكامه" (١).
 و مثل الشيخ محمد عبده حيث يقول: "إن الحياة الإنسانية للمجتمع الإنسانى حياة متطورة، و يجد فيها من الأحداث و المعاملات اليوم ما لم تعرفه أمس هذه الجماعة، و الاجتهاد هو الوسيلة المشروعة الملاءمة بين إحداث الحياة المتجددة و تعاليم الإسلام، و لو وقف الأمر بتعاليم الإسلام عند تفقه الأئمة السابقين لسارت الحياة الإنسانية فى الجماعة الإسلامية فى عزلة عن التوجيه الإسلامى، و بقيت أحداث هذه الحياة فى بعد عن تجديد الإسلام إياها. و هذا الوضع يجرح المسلمين فى إسلامهم" (٢). و مثلها محمد رشيد رضا حيث يقول: "لا إصلاح إلا بدعوة، و لا دعوة إلا بحجة، و لا حجة مع بقاء التقليد.
 فإغلاق باب التقليد الأعمى و فتح باب النظر و الاستدلال هو مبدأ كل إصلاح، و التقليد هو الحجاب الأعظم دون العلم و الفهم" (٣).

(١) الاجتهاد و التجديد فى التشريع الإسلامى: ٣٥٦.
 (٢) المصدر السابق: ٣٧٧.
 (٣) المصدر السابق: ٣٩٠.
 توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٢٩
 و هكذا سارت النهضة ضد إغلاق باب الاجتهاد و الدعوة إلى فتحه من جديد، بيد الأعلام و المفكرين من علماء إخواننا السنة، فنرجو أن تصل هذه النهضة إلى هدفها المنشود.
 توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٠

الاجتهاد فى مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)

إشارة

و بعد أن استعرضنا الاجتهاد فى المدرسة السنية، حان لنا أن نستعرض الاجتهاد فى مدرسة أهل البيت عليهم السلام، فنقول: كان المسلمون فى راحة فى حياة الرسول صلى الله عليه و آله من جهة التمكن من الوصول إلى الأحكام الشرعية، و ذلك لعاملين أساسيين و هما: ١- وجود الرسول صلى الله عليه و آله بينهم، و هو مصدر التشريع بعد الله تعالى فكلما واجهتهم مشكلة سارعوا إليه لحلها.
 ٢- عدم اتساع الدولة الإسلامية و عدم مواجهة المسلمين للمشكلات الكثيرة كما حدث بعد وفاة الرسول صلى الله عليه و آله. و لذلك منذ أن ارتحل الرسول صلى الله عليه و آله و واجه المسلمون مشاكل
 توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣١
 كثيرة لاتساع الدولة الإسلامية، احتاجوا إلى الفحص عن أحكام المشاكل الجديدة و حلها.

القرآن والعتره:

و لكن الرسول صلى الله عليه و آله العالم بما ستواجه به الأمة من بعده جعل مصدرين مهمين يلجأ إليهما المسلمون لحل مشاكلهم، و قد صرح بذلك في طول حياته أكثر من مرة، حيث قال: "إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله و عترتي أهل بيتي لن تضلوا ما تمسكتم بهما و إنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض" (١) فحرض المسلمين باتباع هذين الثقلين و جعلهما في عرض واحد. و بذلك أشار إلى أن القرآن- و إن كان هو المصدر الوحيد و الأصل للتشريع لكنه يحتاج إلى مفسر، فجعل عترته الطاهرة و هم الذين تربوا في حجره و في بيته الذي نزل فيه القرآن، مفسرين له. و بعد أن واجه المسلمون قضية الخلافة حصل الانشقاق بينهم، فصاروا فريقين: فريق اتبعوا قول الرسول صلى الله عليه و آله فتمسكوا بالكتاب و العتره، و فريق رفضوا العتره و قالوا "حسبنا كتاب الله" (٢) و سمي

(١) حديث الثقلين حديث مستفيض بل متواتر المعنى عن الرسول صلى الله عليه و آله تناقله المحدثون و أصحاب الصحاح و المسانيد و المعاجم و التواريخ و السير و سنأتى على ذكر بعض مصادره عند ذكر صاحب الكتاب له. (٢) هذا ما قاله عمر بن الخطاب عند مرض الرسول صلى الله عليه و آله الذي توفى فيه حينما قال "هلم أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده

" و هذه قضية مشهورة تناقلها المؤرخون و أصحاب الصحاح و المسانيد.

فراجع على سبيل المثال: صحيح البخارى، باب قول المريض "قوموا عنى" من كتاب المرضى أو الطب، و باب مرض النبي صلى الله عليه و آله، و باب العلم، و راجع صحيح مسلم في آخر الوصايا، و مسند أحمد بن حنبل من حديث ابن عباس. و إليك بعض ما أخرجه البخارى بسنده إلى عبيد الله بن عبد الله بن مسعود عن ابن عباس قال: لما حضر رسول الله صلى الله عليه و آله و في البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه و آله:

هلم أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده. فقال عمر: إن النبي قد غلب عليه الوجع، و عندكم القرآن، حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول قربوا يكتب لكم النبي كتابا لن تضلوا بعده، و منهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو و الاختلاف عند النبي قال لهم صلى الله عليه و آله: قوموا قال عبيد الله- فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله و بين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم و لغظهم . " و في بعض الروايات توجد عبارة "

إن الرجل ليهجر

" بدل عبارة "

قد غلب عليه الوجع

" و نص هذا الحديث- كما قلنا- في كتاب الطب أو المرضى باب قول المريض "قوموا عنى".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٢

الفريق الأول بالشيعة لأنهم شايعوا أهل البيت، و الثانى بالسنة، و كان لهذا الانشقاق أثر كبير في كيفية التفكير، و حل المشكلات.

و نحن حينما نبحث عن الاجتهاد و أدواره عند الشيعة نقصد

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٣

الاجتهاد عند الشيعة لا أئمتهم، لأنهم عليهم السلام كانوا امتدادا للنبوته، فكانت الأحكام الشرعية كلها مكشوفة لديهم و هم عالمون بها

من دون اجتهاد، و هذا ما تقتضيه الإمامة، و البحث عن ذلك موكل إلى محله في بحث علم الإمام.

الأدوار التي مر بها الاجتهاد في مدرسة أهل البيت "ع:"

إشارة

و الأدوار التي مر بها الاجتهاد الشيعي حتى عصر الغيبة يمكن تحديدها على نحو التقريب في ثلاثة أدوار هي:

١ من بعد وفاة الرسول صلى الله عليه و آله إلى بداية حياة الصادقين عليهما السلام.

٢ من بداية حياة الإمامين الصادقين عليه السلام حتى نهاية الغيبة الصغرى.

٣ من بداية الغيبة الكبرى حتى يومنا هذا، و تركنا الأدوار التي مر بها الاجتهاد بعد الغيبة الكبرى على التفصيل لعدم سعة المقدمة لذلك.

الدور الأول:

و يتدئ هذا الدور من زمن وفاة الرسول صلى الله عليه و آله حتى انتهاء القرن الأول.

و تشمل هذه الفترة حياة أئمة أربعة من أئمتنا، و هم علي بن أبي طالب و الحسن و الحسين و علي بن الحسين عليهم السلام

توضيح الإرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٤

مصادر التشريع: و كان مصدر التشريع عند الشيعة آنذاك الكتاب و السنة، و يعنون بالسنة قول النبي صلى الله عليه و آله أو الإمام عليه السلام أو فعلهما أو تقريرهما.

أما القياس و الرأي فقد رفضه الشيعة رفضا باتا، و قد روى عن علي عليه السلام أنه قال:

لو كان الدين يؤخذ قياسا لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره

«١». و أما الإجماع- مهما فسرناه- لم يكن مصدرا للتشريع لدى الشيعة، لأنه لا يفيد إلا الظن "و إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا."

نعم صار مصدرا عندهم حينما اعتبر كاشفا عن رأي المعصوم عليه السلام، بمعنى أنه لو اتفق العلماء على رأي و انكشف منه أن ذلك الرأي مطابق لرأي الإمام عليه السلام فهو صواب يجب الأخذ به.

و للعلماء مناقشات كثيرة حول الإجماع، فمن أراد المزيد من الاطلاع عليها فليرجع إلى مضانها.

و على أي حال كان الاجتهاد عند الشيعة آنذاك هو الأخذ بظواهر الكتاب و السنة، و لم يتسع ذلك الاتساع بحيث تدون قوانين و

أصول يعتمد عليها في استنباط الحكم، بل كانوا يرجعون فيما يحدث لهم من المشاكل إلى الأئمة عليهم السلام.

هذا، و قد كان للأئمة عليهم السلام دور هام في بيان الأحكام في هذه المرحلة، و لا سيما الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، حيث

(١) عدة الأصول: ٢٧٤.

توضيح الإرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٥

كان الصحابة يرجعون إليه في كل مشكلة تواجههم و لم يصلوا إلى حل لها.

و من وقف على قضاياها يرى أنه عليه السلام لم يعمل بالقياس و لم ير للإجماع- بالمعنى المشهور في عصره- أية قيمة، بل كانت

أقواله تستند إلى الكتاب الذي تفقّهه في حجر النبي صلى الله عليه وآله و السنة التي اقتبسها هو منه.

الدور الثاني:

إشارة

و يبتدئ هذا الدور من أوائل القرن الثاني حتى أواخر القرن الثالث، أي من بداية إمامة الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام حتى نهاية الغيبة الصغرى.

الوضع السياسي:

و من خصائص هذا الدور فسخ المجال- في بدايته- لأئمة الشيعة كي يمارسوا أعمالهم العلمية، و ذلك لأن الفترة التي عاش فيها الإمامان محمد بن علي الباقر و ولده جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام كانت فترة انتقال الحكم من الأمويين إلى العباسيين، و لذلك كان الخلفاء مشغولين عن أهل البيت عليهم السلام بالحروب الداخلية، فانصرفوا عنهم نوعا ما، فاغتنم الإمامان الصادقان عليهما توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٦
السلام هذه الفرصة و بدأوا في إيجاد حلقات للدرس انضم إليها الكثيرون.
و لكن سرعان ما واجهت هذه المدرسة الضغط السياسي الشديد بعد انتقال الحكم إلى العباسيين، فزجوا أئمة الشيعة في السجون و المعتقلات، و فقدوا بذلك الفرصة المناسبة لبث علومهم.

مصادر التشريع في هذا الدور:

و مصادر التشريع في هذا الدور تتمثل أيضا في الكتاب و السنة بالمعنى الذي ذكرناه مسبقا.
و أما الإجماع فلم تكن له قيمة علمية لدى الشيعة- كما ذكرناه.
و أما القياس و الاستحسان فكذلك، و كانت للأئمة مواقف حاسمة ضد القياس و الاستحسان.

موقف الإمام الصادق عليه السلام من القياس:

و كان الإمام الصادق عليه السلام من المنكرين على القياس و الناهين عن العمل به.

يحدثنا أبو نعيم

أن أبا حنيفة و عبد الله بن شبرمة و ابن أبي ليلى، دخلوا على جعفر بن محمد الصادق عليه السلام فقال لابن أبي ليلى: من هذا الذي معك؟ قال: هذا رجل له بصر و نفاذ في أمر الدين.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٧

قال: لعله يقيس أمر الدين برأيه؟ قال: نعم.

فقال [الإمام] جعفر لأبي حنيفة: ما اسمك؟ قال: نعمان.

قال: يا نعمان هل قست رأسك؟ قال: كيف أقيس رأسي؟ قال: ما أراك تحسن شيئا.

ثم جعل يوجه إليه أسئلة، فكان جواب أبي حنيفة عدم الجواب عنها! فأجابه الإمام عليه السلام عنها، ثم قال: يا نعمان حدثني أبي عن جدى أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال " أول من قاس أمر الدين برأيه إبليس، قال الله تعالى له " اسجد لآدم، فقال: أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ

خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ " فمن قاس الدين برأيه قرنه الله تعالى يوم القيامة بإبليس لأنه اتبعه بالقياس! " قال ابن شبرمة: ثم قال جعفر: أيهما أعظم قتل النفس أو الزنا؟ قال أبو حنيفة: قتل النفس. قال الصادق عليه السلام: فإن الله عز وجل قبل في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا إلا أربعة. ثم قال: أيهما أعظم الصلاة أم الصوم؟ قال أبو حنيفة: الصلاة. قال الصادق عليه السلام: فما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٨

الصلاة؟! فكيف ويحك يقوم لك قياسك؟! اتق الله ولا تقس الدين برأيك " (١).

وقال عليه السلام لأبي حنيفة مرة أخرى: " اتق الله ولا تقس، فإننا نقف غدا بين يدي الله تعالى فنقول: قال الله، و قال رسوله، و تقول أنت و أصحابك: سمعنا و رأينا " (٢).

وعن أبان بن تغلب (٣) قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل قطع إصبعاً من أصابع المرأة كم فيها؟ قال: عشرة من الإبل. قلت: قطع اثنين؟ قال: عشرة، قلت: قطع ثلاثاً؟ قال: ثلاثون، قلت: قطع أربعاً؟ قال: عشرون، قلت: سبحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون، و يقطع أربعاً و يكون عليه عشرون؟! إن هذا كان يبلغنا و نحن بالعراق فنبراً ممن قال و نقول: الذي جاء به شيطان. فقال: مهلاً يا أبان، هذا

(١) حلية الأولياء ٣/ ١٩٦.

(٢) إبطال القياس لابن حزم: ٧١.

(٣) أبان بن تغلب من كبار أصحاب الأئمة عليهم السلام، قال عنه النجاشي في ترجمته إياه: " أبان بن تغلب بن رباح أبو سعيد البكري، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي على بن الحسين و أبا جعفر و أبا عبد الله عليهم السلام، روى عنهم و كانت له عندهم منزلة و قدم، و ذكره البلاذري قال: روى أبان عن عطية العوفى، و قال له أبو جعفر عليه السلام: اجلس في مسجد المدينة و أفت الناس، فإنني أحب أن يرى في شيعتي مثلك.

وقال أبو عبد الله عليه السلام لما أتاه نعيه: أم و الله لقد أوجع قلبي موت أبان.

و كان قارئاً من وجوه القراء، فقيها لغويا، سمع من العرب و حكى عنهم (" رجال النجاشي بترجمة أبان بن تغلب).

و ترجمه الذهبى فى ميزانه فقال: أبان بن تغلب الكوفى جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه و عليه بدعته.

(قال): وثقه أحمد و ابن معين و أبو حاتم.

وعده الذهبى ممن احتج بهم مسلم و أصحاب السنن الأربعة أبو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه.

توفى رحمه الله سنة إحدى و أربعين و مائة (١٤١ هـ). راجع المراجعات: ٧٠.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٣٩

حكم رسول الله صلى الله عليه و آله، أن المرأة تعاقب الرجل إلى ثلث الديه، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف، يا أبان إنك أخذتني بالقياس، و أن السنة إذا قيست محق الدين " (١).

إلى غير ذلك من القضايا الكثيرة التي تدل على رفض القياس لدى أئمة الشيعة.

و هكذا استمرت معارضة القياس حتى أصبح

(١) وسائل الشيعة: ١٩/ ٢٦٨ باب ٤٤ من أبواب الديات.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٠

إنكاره من ضروريات مذهب أهل البيت- عليهم السلام و لهم أدلتهم على ذلك ليس هنا محل ذكرها. وعلى أى حال لو قطعنا النظر عن القياس والاستحسان و أمثالهما كانت عملية استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب و السنة- بالمعنى الذى ذكرناه- أمرا رائجا بين الشيعة، خاصة الذين تربوا فى مدرسة الإمامين الصادقين عليهما السلام أمثال زرارة بن أعين، و محمد بن مسلم، و أبان بن تغلب، و غيرهم من خريجي هذه المدرسة.

حتى أن الأئمة عليهم السلام كانوا يأمرن بعض أصحابهم باستنباط الأحكام و إفتاء الناس، كما أمر الإمام الباقر عليه السلام أبان ابن تغلب أن يجلس فى مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و يفتى الناس حيث قال له:

اجلس فى مسجد المدينة و أفت الناس فإنى أحب أن يرى فى شيعتى مثلك

«١». أو كما قال الإمام الصادق عليه السلام لسائل سأله عن المسح على مرارة وضعها على ظفره المقطوع:" يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جل، قال الله تعالى: "مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ" امسح عليه «٢».

(١) رجال النجاشى فى ترجمة أبان بن تغلب: ٧.

(٢) وسائل الشيعة: ٣٢٧ /

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤١

و هكذا نرى كيف يعلم الإمام عليه السلام هذا السائل كيفية استنباط الحكم الشرعى من الكتاب و الموارد من هذا القبيل كثيرة حيث كان علماء الشيعة يستندون فى استنباط الأحكام الشرعية على كتاب الله و سنة نبيه التى تصل إليهم بواسطة الأئمة عليهم السلام.

هذا، و قد ضمت مدرسة الإمام الصادق عليه السلام حوالى أربعة آلاف من حملة العلم، و قد ألفت أربعمائه منهم أصولا يعتمد عليها فى الفقه الجعفرى تسمى ب "الأصول الأربعمائه" جمعت فى أربع موسوعات روائية هى "الكافى" للشيخ أبى جعفر محمد بن يعقوب الكلينى المتوفى سنة ٣٢٩ و "من لا- يحضره الفقيه" للشيخ الصدوق أبى جعفر محمد بن على القمى المتوفى سنة ٣٨١، و كتابا "التهديب" و "الاستبصار" لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى المتوفى سنة ٤٦٠.

وضع القواعد العامة للفقه:

و فى هذا الدور وضعت نواة القواعد العامة للفقه الجعفرى، و نقلت إلينا بشكل روايات، ثم وضعت على طاولة البحث العلمى، فكانت نتيجة ذلك بروز القواعد الأصولية و الفقهية التى يعتمد عليها الاجتهاد حتى اليوم من: الاستصحاب، و البراءة الشرعية، و قاعدة اليد، و ترجيح الروايات المتعارضة، و العمل بالخبر الواحد، و أمثال ذلك.

و هذه كلها لها أهميتها الخاصة التى تميز المذهب عن

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٢

غيره، و تجعله غنيا يماشى احتياجات كل عصر من دون تحريف.

و لو قارنا مذهب أهل البيت عليهم السلام مع غيره من المذاهب لرأينا فرقا كبيرا من جهة توفر القواعد الفقهية و الأصولية فيه و عدم توفرها فى غيره.

الدور الثالث:

إشارة

و يبتدئ هذا الدور من انتهاء الغيبة الصغرى، و لا يمكننا تحديد نهاية هذا الدور الآن، إذ لسنا في صدد التوسع فيه، لأن ذلك يستلزم ذكر الأدوار الأخرى التي مر بها الاجتهاد.

خصائص هذا الدور:

و من خصائص هذا الدور انتقال الزعامة من الأئمة إلى العلماء و الفقهاء بأمر من الإمام المنتظر (عج) عند بداية الغيبة الكبرى، كما يدل على ذلك التوقيع المشهور^١:

و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم و أنا حجة الله
 «١». فكان العلماء هم المرجع الوحيد لحل المشاكل التي كانت تواجه الشيعة منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا.

(١) وسائل الشيعة: ١٨ / ١٠١.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٣

أصول الاجتهاد:

و كان الاجتهاد في هذا الدور يعتمد على الكتاب أولا و السنة- بالمعنى الذي ذكرناه- ثانيا.
 أما القياس فقد قلنا إنه كان مرفوضا لدى الشيعة و حتى اليوم، و أما الإجماع فقد كان مقبولا بالمعنى الذي ذكرناه.
 و مما كان دخيلا في عملية الاستنباط هي القواعد التي مهدها الأئمة عليهم السلام في الدور الثاني، فكانت هذه القواعد ماثورة في الكتب الفقهية أو الروائية و تذكر حسب الحاجة إليها، و لكن سرعان ما التفت إلى ضرورة استخراجها بشكل منفصل، فقد ألف السيد المرتضى (قده) المتوفى سنة ٤٣٦ كتابه "الذريعة إلى أصول الشريعة" حيث بحث فيه عن أمهات القواعد الأصولية.
 و مما تجدر الإشارة إليه هو: أن الكتب الفقهية كانت على شكل كتب روائية، ثم أخذت تتسع شيئا فشيئا فظهرت بشكل كتب فقهية مبنية و استدلالية مبنية على القواعد العامة، و ممن كان لهم الأثر الكبير في هذه المحاولة: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى سنة ٤١٣ و تلميذه الشريف "السيد المرتضى علم الهدى" المتوفى سنة ٤٣٦، و كان أكثرهم جهدا في هذه العملية شيخ الطائفة "محمد بن الحسن الطوسي" المتوفى سنة ٤٦٠، فقد ألف عدة كتب فقهية و روائية و أصولية منها "الخلاف" و "النهاية" و "المبسوط"

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٤

في الفقه، و "التهذيب" و "الاستبصار" في الحديث، و "العدة" في الأصول.

و يشير هو إلى هذا التحول العظيم في الفقه في مقدمة كتابه المبسوط فيقول: "أما بعد فإنني لا أزال أسمع معاصر مخالفينا من المتفقهة و المنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الإمامية و يستنزرونه، و ينسبونهم إلى قلة الفروع و قلة المسائل، و يقولون: إنهم أهل حشو و مناقضة، و أن من ينفي "القياس" و "الاجتهاد" «١» -لا- طريق له إلى كثرة المسائل، و لا التفريع على "الأصول"، لأن جل ذلك و جمهوره مأخوذ من هذين الطريقين، و هذا جهل منهم بمذاهبنا و قلة تأمل "الأصولنا"، و لو نظروا في أخبارنا و فقهنا لعلموا أن جل ما ذكروه من المسائل موجود في أخبارنا."

ثم يقول بعد ذلك " : و أما ما كثروا به كتبهم من مسائل الفروع فلا فرع من ذلك إلا و له مدخل في أصولنا و مخرج على مذاهبنا، لا على وجه القياس بل على طريقة توجب علما يجب العمل عليها و يسوغ الوصول إليها، من البناء على الأصل، و براءة الذمة، و غير ذلك.".

ثم يقول بعد ذلك " : و كنت على قديم الوقت و حديثه متشوق النفس إلى عمل كتاب يشتمل على ذلك، تتوق إليه نفسى فتقطعنى عن ذلك القواطع و تشغلنى الشواغل، و تضعف نيتى أيضا فيه قلّة

(١) مقصوده من الاجتهاد هنا هو معناه الخاص الذى يرادف الرأى.

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٥

رغبة هذه الطائفة فيه، و ترك عنايتهم به، لأنهم ألفوا الأخبار و ما روه من صريح الألفاظ، حتى أن مسألة لو غير لفظها و عبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم لعجبوا منها و قصر فهمهم عنها «١».

و من خلال هذا النص نرى كيف تحول الفقه و الاجتهاد- فى هذا الدور- من الاقتصار على الروايات إلى تفريع الفروع على الأصول بصورة موسعة.

موقف الاجتهاد من العقل:

قلنا: إن الشيعة رفضوا القياس و الرأى، و لكن لا بد أن نرى هل أنهم رفضوا تدخل العقل، و مدركاته كليا فى عملية الاستنباط أو تقبلوه فى حدود معينة؟! و لأجل توضيح ذلك نقول: إن المدركات العقلية على نحوين:

الأول: - المدركات العقلية الكاملة: و هى التى لا تحتمل الخطأ، كحكمنا بأن اجتماع النقيضين محال و أن المعدن يتمدد بالحرارة و أمثال ذلك، سواء كانت هذه المدركات بديهية أم ثابتة بالتجربة.

الثانى: - المدركات العقلية الناقصة: و هى التى يحتمل فيها الخطأ، كحكمنا بأن الشىء الفلانى الذى يشبه الشىء المحرم فى بعض الخصائص حرام أيضا.

فهذا و أمثاله أحكام عقلية غير قطعية بل يحتمل فيها الخطأ.

(١) المبسوط ١١.

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٦

إذا علمنا ذلك فنقول: إن المذهب الإمامى (الجعفرى) لم يرفض الأحكام العقلية كليا بل يرفض الأحكام العقلية الناقصة فقط التى لم يقيم عليها دليل قطعى، و لذلك أنكروا القياس و الاستحسان، و الشاهد على ذلك: أنهم حينما خاضوا المعركة التى أثرت بين المعتزلة و الأشاعرة فى التحسين و التقييح العقلين صاروا بجنب المعتزلة، و أكدوا على وجود الحسن و القبح العقلين، و أن هناك حقائق يعتبرها العقل حسنة و حقائق أخرى يعتبرها قبيحة.

و هذا الجانب هو الجانب المهم فى الاجتهاد الشيعى، حيث جعله مرنا يسائر الزمن من دون تحريف أو تشريع أحكام جدد لا تستند إلى أساس شرعى، و لذلك اعتبر العقل لدى الشيعة أحد أسس الاجتهاد.

الموجة الأخبارية:

و فى أبان القرن الحادى عشر للهجرة ظهرت محاولة جديدة لمنع تدخل العقل فى استنباط الأحكام الشرعية، و كان الداعى لهذه

المحاولة "الميرزا محمد أمين الأسترآبادي" الذي كان يعيش برهه من الزمن في مدينة الرسول صلى الله عليه وآله، فألف فيها كتابه "الفوائد المدنية" وفيها حمل حملة شعواء على من استعمل العقل في استنباط الأحكام الشرعية، فهو وإن كان يصر على أن الوسيلة الوحيدة لفهم الأحكام الشرعية هي السنة فقط، لأن الكتاب الكريم لم يفهمه إلا من خوطب توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٧

به، وهم الأئمة عليهم السلام فلا مجال لأن ندرك منه شيئاً، والإجماع باطل لأنه من مبتدعات العامة، لكنه بذل جهده في الحد عن تدخل العقل أكثر من غيره.

و كانت نظريته تعتمد على أن الفقهاء اتبعوا أهل القياس والاجتهاد والمتكلمين والفلاسفة والمنطقيين في الاستناد على العقل، فلو ثبت أن العقل يخطئ فيما عدا المسائل التي تعتمد على الحس أو الشبهة بالحس كالرياضيات، لما اعتمد الفقهاء على الاجتهاد والعقل بعد ذلك.

ومن العلماء الذين نهجوا هذا المنهج تقريباً: المحدث الجليل "السيد نعمه الله الجزائري" صاحب المؤلفات الكثيرة، و الشيخ يوسف البحراني "صاحب الموسوعة الفقهية الكبيرة" الحدائق الناضرة "فكانت له طريقة معتدلة ولم يكن بتلك الحدة التي كان عليها الأسترآبادي، ومع ذلك كان من الفقهاء المبرزين الذين تفتخر بهم الشيعة مع ما كان يتصف به من الورع والتقوى، ومثلهما المحدث المتبحر "ملا- محسن الفيض الكاشاني" ذلك العالم الفاضل، ومثلهم المحدث الكبير "الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي" صاحب الموسوعة الروائية الكبيرة "و سائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة" حيث جمع الموسوعات الروائية المتقدم ذكرها وهي: "التهذيب" و "الاستبصار" و "الكافي" و "من لا يحضره الفقيه" وغيرها في هذه الموسوعة.

و كل هؤلاء من علماء الشيعة ومفاخرهم لكنهم نهجوا في الفقه

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٨

ذلك المنهج، وطبعاً أن هؤلاء كما قلنا لم يكونوا في تلك الشدة التي كان عليها "المحدث الأسترآبادي" بل كانوا أقل وطأه منه. وعلى أي حال استمرت هذه الفكرة حتى القرن الثالث عشر فوصلت إلى ذروتها، ولكنها أخذت تنهار بعد أن وقف أمامها العالم الكبير "المولى محمد باقر البهبهاني" المتوفى سنة ١٢٠٨، ومن بعده "الشيخ مرتضى الأنصاري" بأني الأصول الجديدة المتوفى سنة ١٢٨١.

و أما لما ذا وجدت هذه الموجة، فذلك أمر يحتاج إلى الدقة، فالذي يدعيه هؤلاء هو: أن الروايات الواردة عن الأئمة بكثرة بحيث يستغنى معها الفقيه عن العقل، كما كان الفقهاء يكتفون بها في إبان الغيبة الكبرى.

و يرى بعض المفكرين أن للموجة الأخبائية ارتباطاً طبيعياً مع الموجة الحسية التي ظهرت في أوروبا في ذلك الحين.

يقول الأستاذ الشهيد الشيخ مرتضى المطهري (قده): «١»

(١) الشهيد المطهري هو من الكتاب والمفكرين الإسلاميين المبرزين، اغتيل بيد أحد أعضاء فرقة "فرقان" الضالة التي مزجت الماركسية بالإسلام وفسرت الإسلام تفسيراً ماركسياً، وقد سبق أن انتقد هذا الأستاذ الشهيد هذه الفكرة في عدد من كتاباته خاصة في مقدمة الطبعة الثامنة لكتابه "علل گرایش به ماديگری" و كان لاستشهاده أثر بالغ في المجتمع الإسلامي خاصة في المجتمعات العلمية، له كتب كثيرة و أبرزها شرحه على كتاب: روش رئاليسم "في الفلسفة للأستاذ آية الله الطباطبائي صاحب تفسير "الميزان".

وقد اغتيل في إبان نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٣٥٨ هجرية شمسية.

و أما "السيد البروجردي" فهو من كبار علماء الشيعة ومراجعهم، كان في مدينة قم المقدسة و توفي بها.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٤٩

"حضرت في صيف عام ١٣٢٢ هجرية شمسية لدى المرجع الديني الفقيه آية الله "السيد البروجردى" عند ما كان في "بروجرد" بينما كان ينتقد يوما الموجه الأخباريئة قال: إن هذه الفكرة كانت من آثار الموجه الحسية التي ظهرت في أوروبا. ثم أضاف السيد يقول: "إن الأخباريين لم يفكروا بأن الذين اتبعوا الموجه الحسية في أوروبا كانوا ينكرون ما وراء المحسوسات فكيف يمكن للأخباريين- الذين يعتقدون بما وراء الحس- أن ينكروا بذلك؟! يقول الأستاذ: كنت أنتظر أن يذكر السيد- عند ما وصل بحثنا في الأصول إلى مبحث حجية القطع و العلم- مصدرا لهذه النظرية و لكنه لم يتعرض لها آنذاك و لا أعلم أن ما قاله هل كان مستندا لي مصدر أم كان حدسا لا غير.

و إنى الآن آسف على عدم سؤالي منه عن مصدر ما قاله «١». و ممن مال إلى قبول هذا الرأي هو الشهيد "السيد محمد باقر،

(١) مكتب تشيع، السنة الثالثة ٣٧٧ مجلة فارسية تصدر من قم.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٠

الصدر «١» طاب ثراه في كتابه المعالم الجديدة.

هذا، و لكن لا يمكن الاطمئنان إلى هذه الفكرة، و ذلك لأن الموجه الحسية ظهرت بشكل مدرسة على يد "جون لوك" المتوفى سنة ١٧٠٤ م و "دافيد هيوم" المتوفى سنة ١٧٧٦ م و قد توفى "المحدث الأسترآبادى" عام "١٠٢٣ هجرية المصادف حدود سنة ١٦١٦ م، فكيف يكون قد تأثر الأسترآبادى بهذه المدرسة نعم يعتبر معاصرا ل د "فرنسيس بيكون" المتوفى سنة ١٦٢٦ م الذى مهد للمدرسة الحسية طريقها، و لكن من البعيد جدا أن تنتقل هذه الفكرة من "أوروبا" إلى الشرق و خاصة إلى "الجزيرة العربية" و "المدينة المنورة" و يتأثر بها هذا الشخص، فى فترة قليلة.

و الذى يبدو لى هو: أن كلمة "الاجتهاد" لما كانت تحمل معنيين معنى خاصا و معنى عاما، فالخاص "هو العمل بالقياس و رأى" و العام هو "مطلق عملية استنباط الأحكام الشرعية" و لم يتميز هذان المعنيان إلى مدة من الزمن، كانت هذه الكلمة تحمل فى طياتها المعنى الخاص، و لذلك اتهم "الأسترآبادى" الفقهاء بأنهم اتبعوا أهل القياس و رأى، فدعى إلى رفضه و العمل بالأحاديث، فكان

(١) و هو من علماء الشيعة و فقهاءهم و مفكرهم درس و درس فى النجف الأشرف حتى استشهد فى سجن "صدام التكريتى البعثى" تحت التعذيب و قد شاركته فى التعذيب و الاستشهاد أخته السيدة "بنت الهدى" نغمدها الله برحمته الواسعة.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥١

يعتقد أن سيرته امتداد لسيرة الفقهاء فى زمن الغيبة الصغرى و ما قبلها حيث كان الفقهاء يعتمدون على الأحاديث و يرفضون الاجتهاد، و لكن- على حسب زعمه- بعض الفقهاء أمثال "ابن الجنيد" و "الشيخ المفيد" و "الشيخ الطوسى" و "السيد المرتضى" انحرفوا عن تلك الطريقة و ابتدعوا طريقة الاجتهاد.

فهذه الخواطر الذهنية- فى رأى- أثرت فى نفسية الأسترآبادى كى يبدى نظريته، «١»، لا- أنه تأثر بالموجه الحسية، أو كان بين الموجتين ارتباط طبيعى.

(١) و الشاهد على ذلك أن صاحب الوسائل- و هو من متأخرى المحدثين- حينما ينقل رواية عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام يفرق فيها بين تقليد عوام اليهود لعلمائهم و تقليد عوام الشيعة لعلمائهم، و إن اليهود كانوا يقلدون الفساق من علمائهم و لذلك ذمهم الله تعالى، و لكن الشيعة يقلدون العدول من علمائهم، فإن قلدوا فساقهم فهم مذمومون أيضا و لذلك قال عليه السلام:

فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا على هواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه.

"يقول بعد ذلك كله": التقليد المرخص فيه هنا إنما هو قبول الرواية، لا قبول الرأي والاجتهاد والظن وهذا واضح "الوسائل: ١٨/٩٥.

فترى كيف علل رفض التقليد المطلق بأنه يستند على الرأي والاجتهاد والظن، وأن هذه الثلاثة كلها شيء واحد، فخلط بين الاجتهاد بمعناه العام والاجتهاد بمعناه الخاص.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٢

و مهما يكن من أمر، لم يدم رفض العقل كلياً إلا في مدة قصيرة من الزمن، وأما الذين نهجوا الأخبارية من بعده لم يرفضوا حكم العقل كما رفضه الأسترآبادي، بل كانوا يعترفون به إلى حد ما، ولذلك تبدلت المعارضة بين الأخباريين والأصوليين كمدرستين، إلى معارضة في مسائل أصولية لا غير.

مصادر التشريع:

إشارة

و أما مصادر التشريع - أو بالأحرى عملية الاستنباط - لدى علماء الشيعة في اليوم الحاضر فتتمثل في أربعة أمور، هي:

١- الكتاب الكريم:

وهو القرآن الذي بين أيدينا المنزل على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث ورد فيه حوالي خمسمائة آية تبين الأحكام الكلية الإلهية تكون المرجع الأول للفقهاء ولكن أكثرها تكون على نحو الإطلاق أو العموم، فتكون السنة مقيدة أو مخصصة لها.

٢- السنة:

وهي البيان الصادر من الرسول صلى الله عليه وآله أو أحد المعصومين عليهم السلام، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: - البيان القولي، وهو الكلام الذي يتكلم به الرسول "صلى الله عليه وآله وسلم" أو أحد المعصومين "عليه السلام" في مقام بيان الحكم الشرعي، سواء تضمن حكماً إيجابياً أو سلبياً، ولا بد من التنبيه على أن الأئمة عليهم السلام على مبنى الشيعة الإمامية لم يقولوا شيئاً من عندهم بل كل ما يقولونه

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٣

في هذا المجال فهو واصل إليهم من جدهم رسول الله "صلى الله عليه وآله وسلم"، ويعتقد الشيعة بأنهم سبل يتوصل بهم إلى الأحكام الإلهية التي جاء بها الرسول "صلى الله عليه وآله وسلم" استناداً إلى قوله: "أنا مدينة العلم وعلى بابها" (١).

وقد بلغت الروايات الواردة في الأحكام عن الأئمة "عليهم السلام" من الكثرة بحيث جعلت الفقه الشيعي غنياً يماشى الزمن.

الثاني: - البيان الفعلي، وهو فعل الرسول "صلى الله عليه وآله وسلم" أو الإمام "عليه السلام" الكاشف عن حكم شرعي، كما إذا جمع النبي أو الإمام بين صلاتي الظهر والعصر أو المغرب والعشاء، فإن ذلك يكشف عن جواز الجمع بينهما.

الثالث: - تقرير النبي "صلى الله عليه وآله وسلم" أو الإمام "عليه السلام"، بمعنى سكوته عن وضع يكشف عن جواز الفعل، كما إذا التزم العقلاء بالعمل على طبق أخبار الثقة (أي الشخص الموثق في الحديث) ولم يمنع عن ذلك، فسكوته عن ذلك يكشف عن صحة الاعتماد على أخبار الشخص الموثق، وهذا ما يسمى في عرف الفقهاء والأصوليين بعدم الردع.

٣ - حكم العقل القطعي:

و هو كل ما حكم به العقل حكما قطعيا (الإدراك الكامل) كحكمه بامتناع اجتماع الوجوب و الحرمة (الأمر و النهي) في محل واحد من دون مندوحة و مع اتحاد العنوان.

(١) حديث متواتر عن النبي "صلى الله عليه و آله و سلم" نقله العامة و الخاصة سنأتي على ذكر بعض إسناده عند ذكر المصنف له. توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٤

٤ - الإجماع:

و قد تقدم أنه حجة بما هو كاشف عن قول المعصوم عليه السلام. فهذه الأمور الأربعة يعتمد عليها الاجتهاد في الفقه الشيعي، و قد سائر الزمن و احتياجاته من دون لزوم تشريع في الإسلام. هداانا الله تعالى لتطبيق شريعة الله نظاما و منهاجا في الحياة، فإنه خير وسيلة للسعادة في الدارين، إنه ولي التوفيق. محمد علي الأنصاري الشوشتری توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٥

حياة المؤلف**إشارة**

أما حياة شيخنا المؤلف "قده" فلا يمكن استيفؤها بهذه العجالة استيفاء، كاملا و لكننا نتعرض لها في حدود ما تقتضيه المقدمة:

اسمه و ولادته:

فهو: الشيخ محمد محسن المعروف بـ "الشيخ آغا بزرك الطهراني" بمعنى السيد الكبير، و اسم أبيه الحاج علي المتوفى سنة ١٣٢٤ هـ، الذي كان من خيرة تجار طهران المتدينين، و أمه كانت من العلويات المعرفات بالصلاح في وقتها، و كان مولده في طهران ليلة الخميس ١١ ربيع الأول سنة ١٢٩٣.

كانت البيئة التي كان يعيش فيها معروفة بالتدين و الفضل، فبينما كان والده الحاج علي من تجار طهران، كان له يد في مجال التأليف توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٦

حيث ألف كتابا في موضوع تحريم التباك، و فتوى المرجع الديني الكبير في وقته (الميرزا محمد حسن الشيرازي "قده" بتحريم التباك، أيام ناصر الدين شاه، حينما عقد معاهدة مع إحدى الشركات الأجنبية حول التباك، و كانت تضر بالأمة الإيرانية.

مراحله الدراسية:

و بعد أن تعلم قراءة القرآن و درس شيئا من اللغة الفارسية و شيئا من العلوم الدينية و الحساب، ابتدأ بدراسة العلوم العربية من سنة ١٣٠٣ و استمر بدراساتها حتى سنة ١٣١٥، فدرس خلالها النحو و الصرف و الخط و التجويد و المنطق و الفقه و أصول الفقه و الرياضيات و عاد في السنة الثانية إلى طهران، ثم عزم في سنة ١٣١٥ على الانتقال إلى جوار أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف لإكمال دراساته العالية في جامعها الكبيرة، و بعد أن استقر به المقام في النجف في السابع عشر من تلك السنة، بدأ دراسته

عند جماعة من كبار علمائها، و استمر في دراسته حتى حاز رتبة الاجتهاد في الفقه و الأصول و الحديث، و كانت له اليد الطولى في معرفة الكتب و الإجازات و تراجم الرجال.

أساتذته و شيوخه:

أما أساتذته الذين تتلمذ لديهم في النجف الأشرف فهم:

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٧

١- السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى- صاحب كتاب "العروة الوثقى" المتوفى عام ١٣٣٦ ٢- المولى محمد كاظم الخراسانى- صاحب كتاب "كفاية الأصول" المتوفى عام ١٣٣٩.

و هذان العلمان كانا من كبار علماء الشيعة المتأخرين و كتاباهما "العروة الوثقى" فى الفقه و "كفاية الأصول" فى أصول الفقه مما تدور عليهما الأبحاث العالیه فى الحوزات العلمیه الشيعیه.

٣- الحاج ميرزا حسين الحاج ميرزا خليل المتوفى عام ١٣٢٦.

٤- المحدث الكبير الميرزا حسين النورى المتوفى عام ١٣٢٠.

٥- الشيخ محمد طه نجف المتوفى عام ١٣٢٣.

٦- السيد مرتضى الكشميرى المتوفى عام ١٣٢٣.

٧- الميرزا محمد تقى الشيرازى- صاحب الفتوى الشهيرة فى ثورة العشرين فى العراق.

٨- المولى فتح الله المعروف ب (شيخ الشريعة الأصبهاني) المتوفى عام ١٣٣٩. و كلهم كانوا من كبار العلماء الأجلاء، قدس الله أسرارهم.

مشايخه فى الرواية:

و أما مشايخه فى رواية الحديث فكثيرون من الشيعة و السنة، فمشايخه من الشيعة هم:

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٨

١- المحدث ميرزا حسين النورى "قده."

٢- الشيخ محمد طه نجف "قده."

٣- السيد مرتضى الكشميرى "قده."

٤- الشيخ ميرزا على جهاردهى "قده."

٥- الشيخ على الخاقانى "قده."

٦- الميرزا فتح الله (شيخ الشريعة) الأصبهاني "قده."

٧- السيد محمد حسن الصدر "قده."

و هؤلاء كلهم من العلماء الكبار و الأعظم الذين تفتخر الشيعة و تعتز بهم.

و أما مشايخه من السنة فمنهم:

١- الشيخ محمد على بن الشيخ حسين بن إبراهيم الأزهري المعروف ب (الشيخ على) و كان مالكي المذهب ولد بمكة عام ١٢٨٠.

٢- الشيخ عبد الوهاب بن عبد الله المكي الشافعي المولود عام ١٢٨٧ و كان إماما للمسجد الحرام.

٣- الشيخ إبراهيم بن الشيخ أحمد حمدى المولود بالمدينة عام ١٢٨٨ و كان من علماء المدينة المنورة.

٤- الشيخ عبد القادر الخطيب الطرابلسي المدرس في الحرم النبوي الشريف.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٥٩

٥- الشيخ عبد الرحمن عليش الحنفى المدرس بالجامع الأزهر و الإمام بمشهد رأس الحسين عليه السلام.

رحلاته و أسفاره:

و بعد أن استقر الشيخ في النجف، استمر في ممارساته العلمية حتى توفي أستاذه الكبير "المولى محمد كاظم الخراساني" عام ١٣٢٩، فانتقل إذ ذاك إلى مدينة سامراء لحضور درس "الميرزا محمد تقى الشيرازى" صاحب الفتوى المشهورة في ثورة العشرين ضد الاحتلال الإنجليزي في العراق، فاعتزل الناس و اشتغل بتأليف كتابه "الذريعة" و بقي هناك حتى سنة ١٣٣٥، أى قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى بسنة واحدة، فانتقل إلى مدينة "الكاظمية" و بقي فيها سنتين، و عاد بعدها إلى مدينة سامراء و بقي فيها حتى سنة ١٣٥٤ و في هذه السنة غادر سامراء و اتجه نحو النجف الأشرف، و بمجرد وصوله إلى النجف أسس مطبعة باسم "مطبعة السعادة" لأجل أن يطبع فيها كتابه الكبير "الذريعة"، و لكنه اضطر إلى بيعها بعد أن منعت الحكومة العراقية من ممارسته عمله بحجة أنه أجنبى (إيرانى)، فباعها و شرع بطبع "الذريعة" بثمانها.

و كانت للشيخ أسفار مكررة في أعوام ١٣٧٢ و ١٣٧٩ و ١٣٨٣ إلى إيران، و في عام ١٣٦٤ تشرف بزيارة بيت الله الحرام، فاتصل بالعلماء في مصر و سوريا و الحجاز و حصل على إجازات في

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٦٠

رواية الحديث، و تشرف مرة أخرى بزيارة بيت الله الحرام في عام ١٣٧٧ بدعوة من إحدى رجالات الشيعة الهنود.

آثاره العلمية:

إشارة

و كان شيخنا المترجم له من أكثر علماء الشيعة نشاطا و عملا في القرن الرابع عشر الهجرى، و ذلك لتوفر عاملين مهمين فيه: أحدهما طول عمره الشريف، و ثانيهما مثابرته في العمل.

و ترك من المؤلفات ما يقرب من خمسة و عشرين كتابا يربو على مائة مجلد نكتفى بذكر بعض منها:

١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة:

و هو فهرست كبير لما ألفه علماء الشيعة طوال أربعة عشر قرنا من الزمان، و يقع في ثمان و عشرين مجلدا ". و كان الباعث على تأليف الذريعة هو ما ذكره (جرجى زيدان) في كتابه "تاريخ آداب اللغة العربية" حينما تحدث عن الشيعة فقال ما خلاصته: "الشيعة طائفة صغيرة لم تترك أثرا يذكر، و ليس لها وجود في الوقت الحاضر." فدفع هذا القول بالشيخ آغا بزرك و رفيقه في العلم "السيد حسن الصدر" المتوفى عام ١٣٥٤ و "الشيخ محمد حسين كاشف

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٦١

الغطاء" المتوفى عام ١٣٧٣ أن يتعاهدوا و يأخذ كل واحد منهم على عاتقه بيان جانب من جوانب الثقافة الشيعة الفنية و التعرف بها ". و قد تقرر أن يبحث العلامة السيد حسن الصدر حول الآثار العلمية الشيعة، و بيان فضل الشيعة، و سهمهم في تأسيس علوم الإسلام، و ظهرت ثمرة بحثه في كتابه "تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام" الذى طبع بمساعدة الشيخ نفسه عام ١٣٧٠.

أما العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء فقد تقرر أن يكتب نقدا لكتاب جرجي زيدان "تاريخ آداب اللغة العربية" و يكشف عن كل أخطائه فيه، وقد نفذ هذه المهمة، و كتب نقدا علميا جامعا للكتاب بمجلداته الأربع «١». " و أما الشيخ آقا بزرك فقد تعهد أن يكتب فهرسا يجمع فيه أسماء كل مؤلفات الشيعة «٢».

طبقات أعلام الشيعة:

و حينما كان الشيخ يتبع خلال عشرات السنين في المكتبات العامة و الخاصة، و يبحث في آلاف من مجموعات الكتب الخطية للعثور على أسماء كتب و مؤلفات الشيعة و أوصافها و مميزاتها ليدون

(١) و اسم الكتاب هو "المطالعات و المراجعات".

(٢) مجلة الهادي العدد الخامس من السنة الرابعة ص ٩١-٩٣ مقال الأستاذ محمد رضا الحكيمي.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٦٢

ذلك كله في كتابه "الذريعة" كان في نفس الوقت يدون أسماء مؤلفي الشيعة و شعرائهم و أحوالهم في أوراق خاصة ثم جمعها في كتاب سماه "طبقات أعلام الشيعة" «١» و قد خص الكتاب بترجمة أعلام القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر فطبع منه أعلام القرن الرابع و الخامس و السادس و السابع و الثامن في خمس مجلدات و التاسع في حالة الطبع و القرن الثالث عشر في أربع مجلدات طبع منه اثنان و القرن الرابع عشر في ستة مجلدات طبع منه أربع مجلدات و أما القرن العاشر و الحادي عشر و الثاني عشر فهي غير مطبوعة.

٣- مصفى المقال في مصفى علم الرجال:

و قد استعرض فيه الشيخ أسماء خمسمائة شخص من رجال الشيعة الذين كتبوا و ألفوا في علم الرجال «٢».

٤- هدية الرازي إلى المجدد الشيرازي:

و هو كتاب يضم ترجمة المرجع الديني الكبير في عصره "الميرزا محمد حسن الشيرازي" «٣» صاحب الفتوى الشهيرة في حرمة التباك التي صارت بانحصار الشركات الإنجليزية في إيران

(١) المصدر السابق ص ٩٢-٩٣.

(٢) حياة المؤلف بقلم الشيخ محمد علي الغروي الأوردبادي في مقدمه كتاب الذريعة.

(٣) نفس المصدر.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٦٣

في عصر "ناصر الدين شاه القاجاري"، و في ضمنه يستعرض ترجمة ٣٦٠ شخصا من تلامذته الذين فيهم كبار العلماء.

٥- النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف:

و في هذا الكتاب يدافع المؤلف عن أستاذه الشيخ النوري و يبرئه من التهمة التي وجهت إليه من أنه يقول بتحريف القرآن.

٦- توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد:

و هو هذا الكتاب الذي قدمنا له، و هو يبحث- كما سيتضح للقارئ- عن تاريخ حصر الاجتهاد في المذاهب الأربعة عند أهل السنة و الأسباب التي دعت إلى ذلك.

و قد ألفه باستدعاء أحد علماء الموصل كما يذكر ذلك في المقدمة، و فرغ من تأليفه في ربيع الأول من عام ١٣٥٩.

٧- تفنيد قول العوام بقدم الكلام:

و في هذا الكتاب يبحث عن النزاع المشهور بين الأشاعرة و المعتزلة حول قدم القرآن و حدوثه.

و قد وضعه أيضا باستدعاء ذلك العالم الموصل عام ١٣٥٩.

هذا، و للشيخ "فده" رسائل و كتب أخرى لا يسعنا التعرض لها. و له مكتبة تضم حوالي خمسة آلاف كتابا مطبوعا و مائتي كتاب

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٦٤

مخطوط، و قد أوقفها مع قسم من داره، و هي الآن من المكتبات التي يأوى إليها طلاب العلم، للاستفادة منها.

وفاته:

و في يوم الجمعة ١٣ ذى الحجة ١٣٨٩ لبي شيخنا نداء ربه عن عمر يناهز ٩٦ عاما، و قد أذاعت بعض الإذاعات العالمية نبأ وفاته، و بذلك خسر العالم الإسلامي محققا كبيرا قد أفنى عمره في خدمة العلم و الدين إلى آخر لحظة من حياته. فالسلام عليه يوم ولد و يوم مات و يوم يعث حيا.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٦٩

[خطبة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، و الصلاة و السلام على رسول الله، و على آله المعصومين حجج الله على خلق الله، إلى يوم لقاء الله. و بعد: فقد سألتني- أيها الفاضل «١» السعيد الزكي الأفخر، السيد جعفر بن السيد حسن الأعرجي الموصل، أطال الله بقاءك في إحياء شرع جدك الأظهر- أن أكتب شيئا في بيان سبب اختلاف مذاهب العامة في فروع أحكام الدين، و بيان بدء المذاهب الأربعة، و بيان وجه التمازج بها، و الانحصار فيها، و ذكر بدء تاريخ الانحصار،

(١) لم نعثر- مع الأسف- على ترجمة وافية لهذا السيد الفاضل.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧٠

و بيان وجه اختلاف علماء الشيعة في كثير من الأحكام الفرعية، و ذكر تاريخ بدء مذهب الشيعة، فأقول: إنه قد كتب أعلام الأمة في الأعصار الغابرة لتحقق هاتيك المباحث التي سألتم عنها- كتبا و رسائل أثبتوا فيها ما بلغهم من تواريخها، و بينوا أسباب وقوع الاختلافات على ما يكشف عنها صحاح النقل، الموافقة للوجدان و العقل، بيانات وافية، بحيث كاد يرتفع بها جميع الشكوك و الأوهام، و يتبين الحق الواضح لكل أحد كالنار على علم.

لكن لاشتمال تلك الكتب على ما يوهم التعصب القومي الذي كان يعتمد عليه كثيرا في تلك الأعصار، لم تؤثر هاتيك البيانات

الواضحة ما كان يرجى منها من قطع عروق الخلاف، و إيجاد روح الوفاق و الائتلاف.

و أما نحن و أصحابنا في العصر الحاضر عصر التنوير و النبوغ، و الاستضاءة بنور العلم، و الخروج عن ريقه التقليدات التي كانت تنشأ من الجهالات، فنرجو أن يوفقنا الله تعالى لرفض التعصبات العقيمة، و التقاليد الذميمة، و يتبين لنا الحق الواضح كالنور على الطور، فيما نمليه على الإخوان من "توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد" و يوفقهم الله لإلفات النظر إلى هذه الكلمات، التي فيها تذكارة العباد برفع حصر الاجتهاد، و لم تكتب إلا لمحض الإصحار

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧١

بالحقيقة "إن أريد إلا الإصلاح و ما توفيقى إلا بالله" «١».

[بدء اختلاف المسلمين]

لا شبهة لأحد في أن خلاف المسلمين في فروع الدين إنما حدث بعد رحلة نبي الإسلام صلى الله عليه و آله لا في حال حياته، فإن جميع الأمة في عصره كانوا مقتبسين من أنوار علومه و معارفه في جميع الأبواب، و لا يتجاسرون عليه بإبداء رأى في قبالة، لمناقضة إبداء الرأى للتصديق بأنه "ما ينطق عن الهوى" «٢».

فما ذكره المقرئى لإثبات قدم الاجتهاد و الفتيا: من أن العشرة المبشرة بالجنة كانوا يفتون في عصر النبي صلى الله عليه و آله «٣».

فيه حط لشأنه و شأنهم، بل مجرد إسلامهم لا يساعد وقوعه منهم، إلا إذا كان عن أمره، و لا يكون في قبالة.

كما و لا شبهة أيضا لأحد من أن الاختلاف في الفروع لم يكن أول خلاف وقع في الإسلام، بل أول خلاف وقع بين الأمة المسلمة بعد رحلة نبينا و قبل تجهيزه باتفاق جميع التواريخ هو الاختلاف في الخلافة و الولاية.

و لم يكن هذا الخلاف في حال حياته أيضا البتة، حيث أنه لم

(١) هود: ٨٨.

(٢) النجم: ٣.

(٣) الخطط المقرئية: ٢ / ٣٣٢.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧٢

يذكر في أى تاريخ أبدا، بل كان المسلمون كافة في تمام مدة حياته متوافقين متسالمين على ما ألزمهم نبيا من أخذ البيعة منهم لابن عمه في يوم الغدير، بتفصيل مذكور في كتب التواريخ و السير كافة «١».

فكانوا في حياته مدعين لابن عمه بالولاية و الوزارة و الوصاية و الخلافة و الإمامة، على موجب تصريحات نبيا بجميع ذلك له في أوقات كثيرة و أماكن عديدة، من أول بعثته في مكة المعظمة إلى رحلته في المدينة المنورة، و لم يظهر طول تلك المدة من أحد من الأصحاب نكير لذلك أبدا «٢».

كما و لا شبهة أيضا لأحد أنه لم يجتمع جميع الأمة دفعة واحدة، و لم تتفق آراؤهم جميعا في وقت واحد، بعد رحلة نبيا و قبل تجهيزه، على خلافة واحد معين من القوم، بل إنما بادر بعض القوم بمجرد ارتحاله إلى نقض بيعة الغدير و إنكار الولاية ابتداء، ثم سرى منه النقض و الإنكار إلى غيره شيئا فشيئا، ثم بسبب اشتغال بعض وجوه الأمة المسلمة بتدبير أمر الخلافة، و ترشيح شخص آخر له «٣» و ترتيب مقدمات لتحصيل أكثرية الآراء في عدة أيام و محافل كثيرة، قوى أمر الخلافة.

(١) راجع موسوعة الغدير للعلامة الأمينى (قده) حيث ترى فيها ما يغنيك عن المصادر العديدة التي تثبت ذلك.

(٢) تاريخ اليعقوبي ١٠٢ / ٢ طبع النجف.

(٣) هكذا في الأصل و الصحيح هو "لها".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧٣

و بعد وقوع المشاجرات بين وجوه المهاجرين و الأنصار و غيرهم، آل أمر الأمة إلى التفرق فرقتين: خاصة و عامة، فالخاصة: هم فرقة كانوا مع الوصي و ثبتوا على ولايته، و العامة: هم فرقة بانوا عنه، فهذا أول حدوث الخلاف.

ثم إن الفرقة الباقية على بيعه الوصي، و المعترفة بحق إمامته، و المعتمدة بعصمته، و فرض طاعته من الله تعالى - و هم الأقلون عددا- التزموا بمتابعة الوصي في الأحكام الدينية التي قررها الله تعالى لنبيه، و أودعها النبي صلى الله عليه و آله عند وصيه و لقنه جميعها، و نادى في الناس: بأنه مدينة العلم الإلهي و على بابها «١».

فهؤلاء كانوا يلجأون إليه في الأحكام الإلهية بحذافيرها و يأخذون، و يكتبون الأحكام و سائر المعارف عن إمامهم المنصوص عليه من الله تعالى، و المعصوم من جميع الزلات، و هكذا كانوا يأخذون عن الإمام المنصوص عليه المعصوم، واحدا بعد واحد إلى الإمام

(١) حديث متواتر عن النبي صلى الله عليه و آله نقله العامة و الخاصة، فراجع على سبيل المثال: تاريخ بغداد ج ٢ ص ٣٣٧، كفاية الطالب ص ٢٢٠ (الباب الثامن و الخمسون)، تذكرة الخواص ص ٤٧ حديث (مدينة العلم) ذخائر العقبي ص ٧٧، أسد الغابة ج ٤ ص ٢٢ في ترجمة علي عليه السلام تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٣٠ في ترجمة عبد السلام (أبي الصلت الهروي).

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧٤

الغائب عن الأبصار صاحب العصر و الزمان صلوات الله عليهم أجمعين.

أن هؤلاء قوم من المسلمين، تمسكوا بعد نبينهم (بالثقلين) اللذين خلفهما من قبل الله تعالى لأمتهم، و هما: كتاب الله و عترته، اللذين "لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض" كما في الأحاديث الكثيرة من الطرفين «١»، و ليس لهم شعار إلا التشيع، لأنهم شايعوا

(١) حديث متواتر و مسلم بين الطرفين و قد تناقله أكثر من ٢٠٠ عالم عن أكثر من ثلاثين صحابي و صحابية، فراجع على سبيل المثال: صحيح مسلم ج ٤ فضائل علي عليه السلام حديث ٣٦ و ٣٧، سنن الترمذي ج ٥ باب ٣٢، سنن الدارمي ج ٢ فضائل القرآن، خصائص النسائي ص ٩٣ طبع النجف، كفاية الطالب، الباب الأول في بيان صحة خطبته بماء يدعى خماس ص ٥٠ طبع النجف، ذخائر العقبي باب فضل أهل البيت ص ١٦، تذكرة الخواص الباب الثاني عشر ص ٣٢٢ طبع النجف، ينابيع المودة ص ٣٠، أسد الغابة ج ٢ ص ١٢ في ترجمة الحسن بن علي عليهما السلام، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٠٢ طبع النجف، المستدرک على الصحيحين كتاب معرفة الصحابة، فضائل علي ج ٣ ص ١٠٩، مسند أحمد في حديث أبي سعيد الخدري ج ٣ ص ١٧، و حديث زيد بن أرقم ج ٥ ص ٣٧١ و حديث زيد بن ثابت ج ٥ ص ١٨١.

و راجع أيضا رسالة حديث الثقلين للشيخ قوام الدين القمي الوشوي المطبوع بدار التقريب للمذاهب الإسلامية بمصر، و راجع تفصيل ذلك الجزئين الأولين من موسوعة عبقات الأنوار.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧٥

عليا عليه السلام و الأئمة من ولده، و لا ينتمون إلا إلى أهل البيت عليهم السلام و لا ينتسبون إلى أحد المذاهب.

و إنما يعرفون بالجعفرية لا لكون جعفر بن محمد عليه السلام إمام هذا المذهب فقط، بل لأجل أن في عصره اتفق فتور الدولتين: بنى أمية، و بنى العباس، و اشتغالهما بأنفسهما، و كانت الشيعة، و إمامهم يومئذ في سعة و راحة، فأكثروا في أخذ الأحكام الفرعية و غيرها عنه، فكان نشر مذهب أهل البيت، و توسعة دائرته في عصر الإمام "أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق" عليه السلام - و لذا ينسب

الشيعة إليه. نعم قد يكون التقييد بالجغرافية في قبال الشيعة الزيدية.

و بالجمله الشيعة لا يخضعون لأي شيء كان إلا لكتاب الله تعالى و سنه نبيه المأخوذة من عترته المعصومين من الخطأ و الزلات. و هذه سيرتهم من لدن ارتحال نبي الإسلام صلى الله عليه و آله حتى اليوم، فهم يعملون بظواهر الكتاب و محكماته، و يردون علم متشابهاته إلى أهله، و يعملون بسنة نبيهم التي أخذوها عن عترته المعصومين بأسانيدهم المعتمدة، و دونوها في كتبهم و أصولهم التي هي باقية حتى اليوم، أما بصورتها الأولى، أو بمادتها المبوبة المرتبة، كما فصلناه في مقدمه كتابنا الذريعة «١».

(١) الذريعة ١٣/١. و راجع تفاصيل ما نوه به في الجزء الثاني من نفس الكتاب ص ١٣٤ عند ما يبحث عن الأصول في مادة (أصل)، حيث تجد فيه تعريف (الأصل) و فرقه مع الكتاب و عدد الأصول، و أسماء مصنفها و الموجود منها.

و للمزيد من التعرف على ذلك راجع كتاب ضياء الدراية ص ٧٠ لمؤلفه "السيد ضياء الدين العلامة" و سلسلة "إحياء تراث أهل البيت" العدد الأول باسم "دراسة حول الأصول الأربعمئة" بقلم السيد محمد حسين الحسيني الجلالى و قد طبعت أيضا في دائرة المعارف الشيعية الجزء الخامس طبع بيروت.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧٦

١- انفتاح باب الاجتهاد عند الشيعة الإمامية.

٢- و معنى اجتهادهم.

٣- و حكمه الشرعى.

إن علماء الشيعة- في جميع الأعصار- كانوا يجتهدون في فهم ظواهر الكتاب و السنه، بمعنى أنهم كانوا يستنبطون الأحكام الإلهية منهما بالقواعد المقررة عندهم للاستنباط، غاية الأمر أن مقدمات الاجتهاد كانت في الأعصار الأولى قليلة، و كانت طرقة سهلة يسيرة، يتمكن من الاجتهاد في تلك الأعصار، و يقدر على الوصول إلى معرفة الأحكام الإلهية عامه الناس فضلا عن أصحاب الفضل و الخواص.

و لكن بعد تلك الأعصار و مرور الأزمنة و بعد العهد عن الأئمة، و عروض الغيبة، و طرو الأحوال على الكتب و الأصول و على أصحابها المؤلفين لها، و انتشار النسخ في أقطار الأرض، مع ما كان يقع

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧٧

فيها على موجب العادة من بعض الاختلافات، لأجل الخلل و الزلل المستندين إلى السهو و النسيان الطارئين لنساخ الكتب و المصححين لها- و لو كانوا في غاية الثقة و الضبط- بعد ذلك كله، زيدت في مقدمات الاجتهاد زيادات، و توقف تمام الاجتهاد على تحصيل جملة من العلوم و المعارف التي لها مدخلية في معرفة مداليل الألفاظ، و فهم ظواهر الكتاب و السنه، و العلم بأحوال الرواة و أسانيد الروايات، و تمييز الصحيح من السقيم، و الممدوح عن المجروح، و غير ذلك.

و الاجتهاد كذلك في معرفة الأحكام الشرعية بمعنى: الجهد و الجهد في تشخيص مداليل الأدلة، و تعيين أحوال أسانيدها واجب عيني- عند جميع الشيعة- على كل مكلف يتمكن منه، إن لم يقم به من فيه الكفاية، لعمل سائر المكلفين، و إن قام به مقدار الكفاية فيسقط الوجوب عن الآخرين.

[الأخباريون]

إن ما ذكرناه من اتفاق علماء الشيعة على وجوب الاجتهاد في الأحكام إنما هو في مقام عملهم، و إن أنكر الاجتهاد قولاً- بعض المتأخرين منهم بدعوى أنه يعمل بالأخبار، فعرف ب "الأخبارى"، لكننا بينا في محله أنه نزاع لفظى، لأن العمل بالخبر ليس إلا العمل

بمعناه و ما يفهم و يستفاد منه، فالعمل بالخبر موقوف على فهم المعنى

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٧٨

و استفادته منه، و لا نعى بالاجتهاد إلا استخراج معنى الخبر و استنباطه منه «١»، و هو مشترك بين جميع علماء الشيعة.

[الاجتهاد الباطل]

نعم كافة علماء الشيعة يمنعون عن الاجتهاد بمعنى آخر «٢»، و هو: العمل و الإفتاء بالرأى و الاستحسان و القياس، على ما هو المعمول المجوز عند أهل السنة، و ذلك لما وصلهم عن أئمتهم - عليهم السلام - من بطلان القياس، و عدم الوثوق و الاطمئنان بالرأى و الاستحسان، فالاجتهاد بهذا المعنى باطل عندهم البتة، حتى أن ابن الجنيدي - و هو أقدم فقهاءهم و يعرف بأحد القديمين - تركت تصانيفه لأجل نسبة العمل بالقياس إليه «٣».

[وجه اختلاف العلماء في الفتوى]

و بما ذكرنا ظهر وجه اختلاف بعض علماء الشيعة مع بعض

(١) طبعاً أن الاجتهاد لم يقتصر على ذلك بل هو جزء منه، و لتوضيح لك راجع المقدمة.

(٢) و هو الاجتهاد بمعناه الخاص، فإنه مرفوض لدى الشيعة كما مر في المقدمة أيضا.

(٣) هو محمد بن أحمد بن الجنيدي الكاتب الإسكافي، من قدماء فقهاء الإمامية، قال عنه النجاشي في رجاله: محمد بن أحمد بن الجنيدي، أبو علي الكاتب الإسكافي وجه في أصحابنا ثقة جليل القدر صنف فأكثر.

ثم يذكر له كتب كثيرة من بينها كتاب يجمع مسائل مختلفة تبلغ ألفاً مسألة في ألفى و خمسمائة ورقة ثم يقول عنه بعد ذلك " و له مسائل كثيرة، و سمعت شيوخنا الثقات يقولون عنه إنه كان يقول بالقياس ("رجال النجاشي / ٢٧٦).

و يقول الشيخ الطوسي عنه في الفهرست " محمد بن أحمد بن الجنيدي، يكنى أبا علي، و كان جيد التصنيف حسنة إلا أنه كان يرى القول بالقياس، فترك لذلك كتبه، و لم يعول عليها، و له كتب كثيرة "، ثم يذكر كتبه (الفهرست / ٢٦٧).

و قال العلامة السيد مهدي بحر العلوم (قده "): محمد بن أحمد بن الجنيدي، أبو علي الإسكافي من أعيان الطائفة، و أعظم الفرقة، و أفاضل قدماء الإمامية " إلى أن يقول " و هذا الشيخ علي جلالته في الطائفة و رئاسته و عظم محله قد حكى عنه القول بالقياس، و نقل ذلك عنه جماعة من أعظم الأصحاب ("رجال السيد بحر العلوم / ٣ - ٢٠٥ - ٢٠٧). و لكن مع ذلك لم يترك الأصحاب قوله بتاتا لأجل العمل بالقياس، كما يظهر من العلامة السيد بحر العلوم حيث يقول " و مما ذكرنا يعلم أن الصواب اعتبار أقوال ابن الجنيدي في تحقيق الوفاق و الخلاف كما عليه معظم الأصحاب، و أن ما ذهب إليه من أمر القياس و نحوه لا - يقتضى إسقاط كتبه، و لا عدم التعويل عليها على ما قاله الشيخ رحمه الله فإن اختلاف الفقهاء في مباني الأحكام لا يوجب عدم الاعتداد بأقوالهم لأنهم قديما و حديثا كانوا مختلفين في الأصول التي تبنى عليها الفروع كاختلافهم في خبر الواحد و الاستصحاب ("رجال السيد بحر العلوم ج ٣ / ٢٢١).

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٨٠

آخر في الأحكام الفرعية، و إن منشأ الاختلاف في دليوية الدليل شرعا عند واحد دون غيره، أو الاختلاف في حصول الجزم و التصديق لبعض دون آخر، أو الاختلاف في الأذهان في الحدة و الذكاء و سرعة الانتقال إلى المطالب و بطؤه من الأدلة الثابتة الحجية المقررة.

[الاجتهاد عند السنة]

أما سائر المسلمين المعرضين عن بيعه أمير المؤمنين - عليه السلام - قالوا: إن النبي - صلى الله عليه وآله - لم يعين خليفة لنفسه، و لم يوص إلى أحد بالولاية على المسلمين بعد وفاته.

وقالوا: إنما ترك الوصية بها إلقاء لعنان الأمة على عاتقها في تعيين الخليفة والوالي على المسلمين، فهم يختارون من بين أفراد الأمة من أرادوه و اتفقت آراؤهم عليه! و كذلك لم يعين لمرجعية أحكام الدين و الفروع الإسلامية شخصا معيناً و مرجعا واحداً، بل أحال أحكام شرع الإسلام بعده

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٨١

إلى جميع أصحابه، لكونهم جميعاً موصوفين بالعدالة «١» بالغين حد

(١) إن موضوع عدالة الصحابة من المواضيع الحساسة التي شغلت جانباً مهماً من أبحاث علم الحديث و الرجال، و قد ذهب جمهور أبناء العامة إلى أن جميع الصحابة عدول و لا ينبغي أن تتألم يد الجرح و التعديل كما تنال غيرهم من المسلمين. قال الغزالي في المستصفي: " و الذي عليه السلف و جماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز و جل إياهم و ثناؤه عليهم في كتابه و هو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به و ذلك مما لم يثبت! فلا حاجة لهم إلى التعديل"، (المستصفي ص ٢٠٤).

و من السنة من يرى جواز جرحهم و تعديلهم كغيرهم من المسلمين و لا تؤثر الصحبة من ذلك مطلقاً، و لكنهم لا يمثلون إلا أنفسهم في هذه العقيدة.

هذا و قد ذهب بعض المعتزلة إلى أن الصحبة كانت مؤثرة حتى وقوع الفتنة و الخلاف بينهم و إراقة الدماء.

و مهما يكن من أمر فإن جمهور السنة يرون عدالة الصحابة بصورة مطلقة فهم لا يحتاجون إلى الجرح و التعديل.

هذا، و لكن من كان له أقل إمام و تأمل في تاريخ حياة الرسول صلى الله عليه وآله و الصحابة و الآيات التي نزلت في بعضهم تؤكد نفاقهم أو إيذاءهم للرسول صلى الله عليه وآله أو تخلفهم عن أوامر الله تعالى، لا يبقى له أدنى شك في أنه كان في الصحابة من لا يشك في فسقه، كيف لا- و قد صرح الذكر الحكيم بتفسيقه إذ قال تعالى: "إِنَّ جَاءَكُمْ فَأَسِقُ بَنِيًا فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ" (٦ الحجرات).

و قد صرح أيضاً بأن منهم "الكاذبون" حيث قال تعالى: "لَمْ كَانَ عَرَضاً قَرِيباً وَ سِرْفراً قَاصِداً لَاتَّبَعُوكَ وَ لَكِن بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ، وَ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ، عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَ تَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ" (٤١-٤٢ التوبة).

و قال أيضاً حول بعضهم: "وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَذْنُ لِي وَ لَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَ إِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ، إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَ إِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ، وَ يَتَوَلَّوْا وَ هُمْ فَرِحُونَ" (٤٩-٥٠ التوبة).

و قال مخاطباً لبعضهم: "قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ، وَ مَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَ بِرَسُولِهِ وَ لَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَ هُمْ كُسَالَى، وَ لَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَ هُمْ كَارِهُونَ" (٥٣-٥٤ التوبة).

هذا قليل من كثير من الآيات التي نزلت حول بعض الصحابة فقلما تجد سورة لم يذكرهم الله تعالى بآية أو آيات، فهل من الإنصاف أن نترك هذه التصريحات القرآنية و نلتزم بعدالة جميع الصحابة؟! و قد يقال: إن هذه الآيات نزلت في المنافقين! عجا فهل ميزتم المنافقين عن سائر الصحابة و أفردتموهم و عرفتموهم للناس كى لا- يشتهب عليهم الأمر؟ فلما ذا يقولون إذن: لا ينبغي أن تتألم يد

الجرح والتعديل؟ والله در الأستاذ محمود أبو رية في كتابه "أضواء على السنة المحمدية" ص ٣١٨ حيث قال: "و لو نفعت الصحبة نحو بشر بن مروان على فرض الثبوت أو الوليد لتبين لنا أن الصحبة لا يضر معها عمل غير الكفر فتكون الصحبة أعظم من الإيمان، و يكون هذا أخص من مذهب مقاتل و أتباعه من المرجئة، ثم أين أحاديث" لا تدري ما ذا أحدثوا بعدك

"و هي متواترة المعنى بل لو ادعى في بعضها تواتر اللفظ لساغ ذلك، و المدعون للسنة ادعوا الصحبة أو ثبوتها لمن لم يقض له بها دليل، و فرعوا عليها ما ترى ثم بنوا الدين على ذلك، ألم يقل الله "إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا" في رجل متيقن صحبته و لم تزل حاله مكشوفة مع الصحبة، و منهم من شرب الخمر و ما لا يحصى مما سكت عنه رعايته لحق النبي صلى الله عليه و آله ما لم يلجئ إليه ملجئ ديني فيجب ذكره.

و من أعظم الملجآت ترتيب شيء من الدين على رواية مروان و الوليد و غيرهما فأيهما أعظم خيانة لدين الله و مخالفة لصريح الآية الكريمة و النعمة بذلك لا يعود على جملة الصحابة بالنقص، بل هو تركية لهم فإياك و الاغترار." و للتوسع في ذلك راجع كلا من: أضواء على السنة المحمدية للأستاذ محمود أبو رية ٣١٠، دراسات في الحديث و المحدثين للأستاذ هاشم معروف الحسيني ٧١.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٨٤

الاجتهاد حيث قالوا: "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" (١). فصار بناء هؤلاء المسلمين في العمل بالأحكام الفرعية على الرجوع إلى الأصحاب، و العمل بفتاواهم، سواء كانت مستندة إلى

(١) حديث "أصحابي كالنجوم" هو حديث موضوع كما صرح بذلك عديد من الأعلام، فقد ضعفه ابن القيم في الجزء الثاني من أعلام الموقعين ص ٢٢٣ و نص على أنه من الأحاديث الموضوعية.

و قد قال الغزالي في المستصفى: "و زعم قوم أن حالهم كحال غيرهم في لزوم البحث، و قال قوم: حالهم العدالة في بداية الأمر إلى ظهور الحرب و الخصومات ثم تغيرت الحال و سفكت الدماء، فلا بد من البحث و مما يتكئ عليه من يعتقدون عدالة جمع الصحابة قولهم إن رسول الله قال: "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" و في روايه "فأيهم أخذتم بقوله" و لكن هذا الحديث غير صحيح بل قالوا: إنه موضوع."

و قد أجاد علامة الهند- كما سينبه عليه المصنف "قده"- السيد حامد حسين للكهنوي (١٢٤٦-١٣٠٦) في تحقيق الحديث في موسوعته الكبيرة "عقبات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار" الذي كتبه ردا على باب الإمامة من كتاب "التحفة الاثني عشرية" للشاه عبد العزيز الدهلوي حيث أنكر جملة من الأحاديث المثبتة لإمامة أمير المؤمنين على عليه السلام فأثبت تواتر كل واحد من تلك الأحاديث في عدة مجلدات كبار.

و قد تم ترجمة الكتاب إلى العربية و طبع منه إلى الآن أربعة أجزاء الأولان منها في تحقيق (حديث الثقلين).

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٨٥

الرواية عن النبي صلى الله عليه و آله فيما سمعه الصحابي منه أو مسنده إلى رأيه و اجتهاده فيما لم يسمعه منه لأنهم مجتهدون مصيبون في اجتهادهم كما فصلا في كتب أصولهم.

و للبحث معهم في صحة هذه الدعاوى، و إقامة البرهان على أن هذا الحديث موضوع على النبي صلى الله عليه و آله مقام آخر لسنا بصدد.

و قد أورد علامة الهند في ثاني مجلدي حديث الثقلين من كتابه العقبات سبعين وجها في إبطال هذا الحديث، و أورد شهادات كثير

من أعظم علماء العامة على كون الحديث موضوعا في مائتين و خمسين صفحة كبيرة، فليراجع إليه، فإنه خارج عن مبحثنا في انحصار المذاهب و عدمه، الذي هو المسؤول عنه.

[مصادر تبين بدء تعدد المذاهب]

ف نقول: يظهر الجواب عن جملة ما وقع في السؤال بالرجوع إلى كثير من كتب العامة، و نحن نشير إلى بعضها، دلالة للسائل إلى محل ذكر الأجوبة إجمالاً، و ذكر المأخذ ما سنذكره من الكلمات.

من تلك الكتب: كتاب "المواعظ و الاعتبار في الخط و الآثار" و هو في تاريخ مصر، ألفه "الشيخ تقى الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد البعلى القاهري" المعروف بالمقريزي نسبة إلى حارة في بعلبك تعرف بحارة المقارزة، ولد بها سنة ٧٦٦ توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٨٦

و توفي بالقاهرة سنة ٨٤٥، تاريخ مبسوط متداول طبع تمامه مرات، و طبع بعض أجزائه أيضا مستقلا، و ترجم إلى اللغة الأفرنجية و هو معتمد عليه، تلقاه بالقبول كل من تأخر عنه، و أرسلوا ما ذكره إرسال المسلمات، و قد بسط فيه الكلام في اختلاف المذاهب في المجلد الرابع من صفحة ١٤١ إلى عدة صحائف تحت عنوان (ذكر مذاهب أهل مصر و نحلهم منذ افتتح عمرو بن العاص إلى أن صاروا إلى اعتقاد المذاهب الأربعة) «١».

و منها: تاريخ اليعقوبى أحمد بن أبى يعقوب البغدادي المتوفى بعد سنة ٢٩٦، و قد طبع في النجف سنة ١٣٥٨.

و منها: "الحوادث الجامعة في المائة السابعة" لكامل الدين عبد الرزاق بن المروزي الفوطى البغدادي المتوفى سنة ٧٢٣، طبع في بغداد بمطبعة الفرات ١٣٥١، ذكر فيها بعض ما نشير إليه في موضعه.

و منها: "الإنصاف في بيان سبب الاختلاف".

و منها: "عقد الجيد في أحكام الاجتهاد و التقليد" و هما تأليف شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم العمري الدهلوى المولود سنة ١١١٤، و المتوفى سنة ١١٨٠ أو سنة ١١٧٦، و كلاهما مطبوعان مع "المقابسات" لأبى حيان

(١) للكتاب عدة طبعات و الذى عولنا عليه في التحقيق هي طبعه بولاق و تقع في مجلدين و قد طبعت بالأفست ببغداد.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ٨٧

التوحيدى، و طبعا أيضا مع "كشف الزور و البهتان" «١».

و منها: "الإقليد لأدلة الاجتهاد و التقليد".

و منها: "الطريقة المثلى في الإشارة إلى ترك التقليد" و هما من تأليفات صديق حسن خان القنوجى البخارى المتوفى سنة ١٣٠٧، و كلاهما مطبوعان أيضا بالآستانة سنة ١٢٩٥ و سنة ١٢٩٦.

و منها: "حصول المأمول من علم الأصول" له أيضا، طبع في "الجواب" سنة ١٢٩٦. و المقصد الثالث «٢» منه في الاجتهاد و التقليد، و هو آخر الكتب الثلاثة المطبوعة منضمة في مجلد واحد: أولها "لقطة العجلان فيما تمس إلى معرفته حاجة الإنسان،" و ثانيهما "خبيثة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب و الأديان".

و منها: "مقالة" صاحب السعادة أحمد تيمور باشا بن إسماعيل بن محمد المولود بالقاهرة سنة ١٢٨٨، و هي تحت عنوان "نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة" و هذه المقالة نشرت في مجلة الزهراء أوائل سنتها الثانية، ثم طبعت مستقلة باهتمام "محب الدين الخطيب" فى القاهرة فى ١٥ رجب سنة ١٣٤٤، و قد شرح فى هذه المقالة مبادئ حدوث المذاهب الأربعة، و البلد الذى حدث

(١) و طبعاً- أيضاً- في دائرة المعارف للقرن العشرين لد "محمد فريد وجدى" الجزء الثالث في مادة (جهد) و لكن الرسالة الثانية غير مطبوعة بكاملها.

(٢) و الصحيح هو المقصد السادس لا الثالث.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٨٨

فيه المذهب و كيفية ارتقائه و نشره إلى سائر الأمصار، و شيئاً من تواريخ سائر المذاهب المندرسة، من زمان حدوثها و انتشارها شيئاً فشيئاً، و مقدار استقرارها إلى وقت انقراضها و اندراسها.

و أبسط ما كتب منها ما كتبه الفاضل محمد فريد وجدى بيك المولود سنة ١٢٩٣، في المجلد الثالث من "دائرة المعارف للقرن الرابع عشر الهجرى" «١» المطبوع سنة ١٣٣٠.

بسط القول في هذا الباب في مقدار ستين صحيفة في مادة "جهد" و أورد تمام كتاب "الإنصاف في بيان سبب الاختلاف" و كذا "عقد الجيد" المذكورين آنفاً، و كذلك بسط القول في مادة "ذهب" و أحال بعض الكلامها هنا إلى ما ذكره قبلاً في "جهد".

هذا ما وصلنى من الكتب في هذا الموضوع، و قد ذكر "صديق حسن خان" في المقصد الثالث «٢» من كتابه "حصول المأمول" عدة كتب أخرى في هذا الباب و أمر بالرجوع إليها.

منها: كتاب "أدب الطلب و منتهى الإرب" للشوكانى.

و منها: "إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد"، للسيد محمد بن إسماعيل الأمير. و منها: "إعلام الموقعين عن رب العالمين" للحافظ ابن القيم،

(١) و الصحيح هو "دائرة المعارف للقرن العشرين" و لعله من سهو القلم.

(٢) حصول المأمول في علم الأصول ص ١٩٨ في المقصد السادس كما سبق.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٨٩

و منها: "إيقاظ همم أولى الأبصار" للفلاتى صالح بن محمد و هو مطبوع.

و منها: "الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة" و ذكر أنه من تأليفات نفسه.

و منها: "دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبیب" تأليف العلامة محمد معين السندى.

و منها: "حديث الأذكياء" للسيد أحمد حسن القنوجى.

و منها: "القول المفيد في حكم التقليد."

إلى غير ذلك من الكتب المؤلفة في باب الاجتهاد و التقليد.

و بما أن ما ذكرناه من الكتب قد لا تصل يد سيدنا المذكور «١» إلى نسخها أو لا تحصل له الفرصة للرجوع إليها و استخراج مقصده منها، فنحن نذكر خلاصة ما فيها تفى بجواب السؤال إجمالاً، و نحيل التفصيل إلى فرصة الرجوع إلى نفس تلك الكتب و نقول:

[مبدأ الإفتاء]

مما اتفقت عليه عامة الكتب و التواريخ ما ذكرناه آنفاً من أن سائر المسلمين كانوا يلجأون في الأحكام الشرعية بعد ارتحال النبى-

صلى الله عليه و آله و سلم- إلى القراء و العلماء من أصحابه، يأخذون فروع الدين عنهم و يعملون بفتاواهم على ما سمعوه عن النبى-

صلى الله عليه و آله- أو عن اجتهاد منهم فيما لم

(١) و هو السيد جعفر بن السيد حسن الأعرجي الموصلي المذكور في المقدمة.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٠

يسمعوا عنه شيئا «١»، بل ذكر في بعض التواريخ، و جزم به المقرزي: أن العشرة المبشرة كانوا يجتهدون و يفتون في حياة النبي صلى الله عليه و آله و سلم و فيه ما فيه، كما أشرنا إليه.

و على كل فلا شبهة في أن الأصحاب صاروا مرجعا للأحكام الدينية بعد وفاته - صلى الله عليه و آله و سلم - و نفروا إلى أطراف البلاد الإسلامية و نزلوا بها لتعليم القرآن و الأحكام.

قال المقرزي: "إن الأصحاب تفرقوا بعد رحلة النبي صلى الله عليه و آله و سلم إلى البلاد، و بقي بعضهم في المدينة مع أبي بكر، فكان أبو بكر يقضى بما كان عنده من الكتاب و السنة، فإن لم يكن عنده شيء سأل من بحضرته من الأصحاب، فإن لم يكن عندهم شيء اجتهد في الحكم «٢»".

و هكذا كل صحابي نزل بلده، كان يجتهد فيما لم يكن عنده من الكتاب و السنة.

قال: "ثم لما مات أبو بكر و فتح سائر البلاد في عصر عمر و بعده،

(١) راجع مقدمتنا لهذا الكتاب حيث ذكرنا ذلك بشيء من التفصيل.

(٢) الخطط المقرزية ٢/ ٣٣٢ بتصرف.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩١

تزاود تفرق الصحابة في البلاد، فكان أمير كل بلد يجتهد لو لم يكن فيها صحابي «١».

أقول: كلامه صريح في أن أمير البلد كان يرجع إليه، و إن لم يكن هو صحابيا.

[سبب الاختلاف في الفتاوى]

و أما سبب اختلاف هؤلاء الأصحاب في الفتاوى، فهو على ما فصله المقرزي و ملخصه: أنه لم يكن كل واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه و آله و سلم متمكنا من دوام الحضور عنده "صلى الله عليه و آله و سلم" لأخذ الأحكام عنه، بل كان في مدة حياته يحضره بعضهم دون بعض، و في وقت دون وقت، و كان يسمع جواب النبي صلى الله عليه و آله عن كل مسألة يسأل عنها بعض الأصحاب و يفوت عن الآخرين، فلما تفرق الأصحاب بعد وفاته صلى الله عليه و آله في البلدان، تفرقت الأحكام المروية عنه صلى الله عليه و آله فيها، فيروى عنه في كل بلدة منها جملة، و يروى عنه في غير تلك البلدة جملة أخرى حيث إنه قد حضر المدني من الأحكام ما لم يحضره المصري، و حضر المصري ما لم يحضره الشامي، و حضر الشامي ما لم يحضره البصري، و حضر البصري ما لم يحضره الكوفي، إلى غير ذلك.

و كان كل منهم يجتهد فيما لم يحضره من الأحكام.

(١) نفس المصدر بتصرف.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٢

و لعدم تساوى هؤلاء المجتهدين في العلوم و الإدراكات و سائر القوى و الملكات تختلف طبعا الآراء و الاجتهادات، فمجرد تفاوت أشخاص الصحابة تسببت «١» اختلاف فتاواهم، ثم تراءدت تلك الاختلافات بعد عصر الصحابة «٢».

قال المقرزي: "ثم بعد الصحابة تبع التابعون فتاوى الصحابة و كانوا لا يتعدون عنها غالبا «٣»".

و تقييده بالغالب صريح في أن التابعين أيضا قد كانوا يجتهدون مع وجود قول الصحابي ثم تبع التابعون أيضا كانوا تبعوا للتابعين. قال المولوى شاه ولي الله في "عقد الجيد في أحكام الاجتهاد و التقليد" ما لفظه: "اجتمعت الأمة على أن يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة فالتابعون اعتمدوا على الصحابة، و تبع التابعين اعتمدوا على التابعين. و هكذا فالرجوع إلى السلف مع أنه إجماعى يدل العقل على حسنة «٤»".
أقول: مراده حسن رجوع الجاهل بشيء إلى العالم به.

(١) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو تسبب.

(٢) الخطط المقرزية ٣٣٢ / ٢ بتصرف.

(٣) المصدر السابق بتصرف.

(٤) دائرة المعارف لفريد وجدى ٢٤٥ / ٣.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٣

فتلخص مما قررناه: أن المسلمين في عصر الخلفاء و بعده كانوا يتلقون أحكام الدين عن علماء الأصحاب و قرائهم النازلين في بلدانهم، و هم يفتون الناس بما رووه عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو رأوه باجتهدهم. و بعد الأصحاب كانوا يأخذون عن التابعين و عن الأمراء المبعوثين إلى بلادهم فتاواهم المختلفة كذلك، و كانت تنتشر تلك الفتاوى أولا في بلدهم ثم يتدرج الانتشار منها إلى سائر الأمصار شيئا فشيئا على حسب الاقتضاءات الوقتية و المساعدات الاتفاقيه، و هذه كانت سيرة المسلمين طول عدة سنين.

قال المولوى شاه ولي الله في رسالته الإنصاف: "إن الناس في المائة الأولى و الثانية كانوا غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بعينه، بل كان العوام يأخذون الأحكام عن آبائهم أو عن علماء بلدتهم الذين حصلت لهم قوة الاستنباط كالأول أو بعضا عن الكتاب و السنة" إلى آخر كلامه «١».

و فيه تصريح بأنه قد مضى على ظهور دين الإسلام قرنان قد نشأ فيهما آلاف الألوف من المسلمين و كلهم ماتوا على دين الإسلام، و لم يخطر ببال أحد منهم اسم مذهب من المذاهب التي حدثت في القرن الثاني و الثالث و ولدت «٢» مؤسسوها فيهما، فضلا عن أن يتمذهب أو أن يعرف نفسه بالنسبة إلى مذهب معين منها.

(١) دائرة المعارف لفريد وجدى ٢٢١ / ٣ بتصرف.

(٢) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "ولد".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٤

فظهر أنه لم يقرر في دين الإسلام و لم يجعل من لوازمه التمدد بمذهب خاص منسوب إلى شخص معين واحد أو إلى إحدى المذاهب الأربعة مخير بينها.

و أما بعد عصر الصحابة و التابعين و بعد القرنين تقريبا، فقد قال المقربي ما لفظه: "و لما مضى عصر الصحابة و التابعين صار الأمر إلى فقهاء الأمصار أبي حنيفة و سفيان و ابن أبي ليلى بالكوفة، و ابن جريح بمكة، و مالك و ابن الماجشون بالمدينة، و عثمان التيمي «١» و سوار بالبصرة، و الأوزاعي بالشام، و الليث بن سعد بمصر.

فكان هؤلاء الفقهاء يأخذون عن التابعين و تابعيهم أو يجتهدون «٢»".

أقول: أكثر هؤلاء الفقهاء القاطنين في الأمصار المذكورة، قد ترقى أمرهم تدريجيا حتى صاروا أئمة المذهب «٣» و ينتسب إليهم

أتباعهم المنتحلون لمذهبهم، و لم يكن عنوان للمذهب قبل انتشار صيتهم فى البلاد، و لم يكن ينتسب إليهم أحد من المسلمين أبدا.

(١) فى الخطط: البتّى، و هو الصحيح ظاهرا قال فى ترجمته صاحب خلاصة التهذيب " : عثمان بن مسلم البتّى. أبو عمرو البصرى الفقيه " و هذا غير عثمان بن عمر بن موسى التيمى القاضى الآتى ذكره.

(٢) الخطط المقرينية ٣ / ٣٣٢ فيه " : ثم أتى من بعد التابعين (رض) فقهاء الأمصار.

(٣) هكذا فى الأصل: و الظاهر أن الصحيح هو "المذاهب".

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٥

فظهر مما ذكرنا أن بدء حدوث المذاهب مطلقا كان بعد عصر التابعين و بعد وجود أئمتها فى الدنيا و ارتقاء أمرهم و انتشار صيتهم فى البلدان، و كان ذلك فى أواخر القرن الثانى، ثم تدرج حدوث المذاهب إلى رأس المائة الرابعة بل أثناءها، و لم تكن منحصرة فى الأربعة.

[المذاهب الباقية]

قال أحمد تيمور باشا فى مقاله السابق ذكرها ما لفظه " : إن المذاهب كانت كثيرة، منها الأربعة المعول عليها عند جمهور المسلمين حتى اليوم:

"-الحنفية" المنسوبة إلى الإمام أبى حنيفة نعمان بن ثابت الكوفى المولود سنة ٨٠ و المتوفى سنة ١٥٠.

"-المالكية" نسبة إلى الإمام مالك بن أنس المولود سنة ٩٣ و المتوفى سنة ١٧٩.

"-الشافعية" المنتسبة إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعى المولود سنة ١٥٠ و المتوفى سنة ٢٠٤.

"-الحنبلية" نسبة إلى الإمام أحمد بن حنبل المولود سنة ١٦٤ و المتوفى سنة ٢٤١.

هذه الأربعة الباقية حتى اليوم.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٦

[المذاهب المنقرضة]

و أما المذاهب المتروكة فمنها:

"-مذهب "سفيان بن سعيد الثورى" المولود سنة ٩٧ و المتوفى سنة ١٦١.

- و مذهب "الحسن بن يسار البصرى" المولود سنة ٢١ و المتوفى سنة ١١٠.

- و مذهب الأوزاعى "عبد الرحمن بن عمرو" المولود سنة ٨٨ و المتوفى سنة ١٥٧.

- و مذهب ابن ثور "إبراهيم بن خالد الكلبي" المتوفى سنة ٢٤٦.

- و مذهب الظاهرى "داود بن على الأصفهانى" الظاهرى المولود سنة ٢٠١ و المتوفى سنة ٢٧٠.

- و مذهب الجريرى هو "محمد بن جرير الطبرى" المولود سنة ٢٢٤ و المتوفى سنة ٣١٠، و روح مذهب الجريرى "أبو بكر بن أبى

الثلج" المتوفى سنة ٣٢٥، و بعده تلميذه "القاضى المعافى بن زكريا النهروانى" المتوفى سنة ٣٩٠.

أقول: و من أئمة [المذهب] «١» من ذكرهم المقرينى بعنوان

(١) هكذا فى الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "المذاهب".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٧

فقهاء الأمصار الذين كانوا يأخذون عن [التابعي] «١» و تابعيهم أو يجتهدون: - منهم "أبو الحرث (الحارث) ليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي" الخراساني المولود سنة ٩٤ و المتوفى بالقاهرة سنة ١٧٥ كان إمام أهل مصر - في عصره - حديثا و فقها.

- و منهم "ابن جريح عبد الملك بن عبد العزيز" المولود سنة ٨٠ و المتوفى سنة ١٥٠، كان إمام أهل الحجاز في عصره.

- و منهم "الماجشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة المدني الأصفهاني" الفقيه الحافظ الثقة المتوفى ببغداد سنة ١٦٤.

- و منهم "عثمان بن عمر بن موسى التيمي" «٢» المتوفى حدود سنة ١٤٥، و كان قاضيا في عصر المنصور.

إلى غير ذلك من المذاهب التي طار صيتها في البلاد، و نالت أئمتها رتبة المرجعية للفتيا و الأحكام في الحياة و بعد الوفاء، و قد تبع كل واحد منهم جماعات من المسلمين كثيرة أو قليلة، و كانت فتاواهم معمولا عليها في برهة من السنين و الأعوام طويلة أو قصيرة إلى أن هجر ذلك المذهب و ترك بذهاب أهله.

(١) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "التابعين".

(٢) و هذا - كما قلنا سابقا - هو غير عثمان بن مسلم البتي.

و قد قال عنه صاحب خلاصة التهذيب "عثمان بن عمر بن موسى بن عبد الله بن معمر التيمي المعمرى قاضى المدينة".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٨

و أما المذاهب التي لم يطل عهدا بل إنما تقلدها قوم من المسلمين في أئمتها فهي فوق حد الإحصاء، و قد انقرضت بموت المقلدين لها.

إن هؤلاء الأئمة المذكورين مع اختلافهم في الفتاوى و الأقوال كانوا متفاوتين فيما كان هو الحظ و النصيب لهم من درجات التقدم و مراتب التعالي، و من حصول رفع الذكر، و انتشار الصيت في أطراف البلاد و عدمه.

كل ذلك، لأجل مساعدة بعض الأمور، و مصادفة جملة من الأحوال لواحد منهم دون غيره، أو لموافقة الظروف و الأوقات لإمام مذهب و عدم الموافقة لإمام مذهب آخر.

[عوامل انتشار بعض المذاهب دون بعضها]

من تلك الأمور المؤثرة في التقدم على سبيل الاتفاق، كثرة الأصحاب و التلاميذ، و ازدهام الأعوان، و المروجين، و وفور الحمأة و المتعصبين، و عظمة شوكتهم، و شدة سطوتهم، و اقتدارهم على نشر المذهب.

كما أن نقائص هذه الأمور [يؤثر] «١» ما يضاد التعالي و التقدم و النشر، و ينتج «٢» إخماد ذكر إمام المذهب، و الإعراض عنه قليلا

(١) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "تؤثر".

(٢) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "تنتج".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ٩٩

قليلا، و تدرجه في الانداس شيئا فشيئا، حتى ينتهي إلى انقراض مذهبه رأسا، و إنسائه في الوجود كأن لم يكن شيئا مذكورا.

و قد أثرت موجات الانقراض، بالنسبة إلى أكثر المذاهب التي حدثت في أواخر القرن الثاني و ما بعده.

كما أنه أثرت عوامل الارتقاء و الانتشار، و دوام السير و البقاء إلى يومنا هذا في خصوص المذاهب الأربعة من تلك المذاهب بما نراه اليوم.

و تدلنا صفحات التواريخ على تأثيرات تلك العوامل في البقاء و أنه مسبب عن قوة الاتباع و التلاميذ، و سلطة الملوك و الخلفاء و غيرها.

و لا- بأس بالإشارة إلى بعضها: ذكر المقریزی في الجزء الرابع من الخطط ما ملخصه: أنه تولى القاضى أبو يوسف القضاء من قبل هارون الرشيد، بعد سنة ١٧٠ إلى أن صار قاضى القضاء، فكان لا يولى القضاء إلا من أراه، و لما كان هو من أخص تلاميذ الإمام أبى حنيفة، فكان لم ينصب للقضاء ببلاد خراسان، و العراق، و الشام، و غيرها- إلا من كان مقلدا لأبى حنيفة، فهو الذى تسبب نشر مذهب الحنيفة في البلاد.

و فى أوان انتشار مذهب الحنيفة فى المشرق، نشر مذهب مالك فى إفريقية المغرب، بسبب "زياد بن عبد الرحمن"، فإنه أول من حمل مذهب مالك إليها.

و أول من حمل مذهب مالك إلى مصر سنة ١٦٣ هو "عبد الرحمن بن القاسم".

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٠

قال: و نشر مذهب "محمد بن إدريس" الشافعى فى مصر بعد قدومه إليها سنة ١٩٨.

قال: و كان المذهب فى مصر لمالك و الشافعى إلى أن أتى القائد "جوهر" بجيوش مولاه "المعز لدين الله أبى تميم معد" الخليفة الفاطمى إلى مصر سنة ٣٥٨، فشاع بها مذهب الشيعة حتى لم يبق بها مذهب سواه، أى سوى مذهب الشيعة «١».

فيظهر منه أنه لم يدخل مذهب أبى حنيفة فى مصر، أو لم يجعل مذهباً رسمياً فيها و فى نواحيها «٢» - هذا القطر الكبير- إلا قرب المائة السابعة، مع أنه كانت الحنيفة أقدم المذاهب فى سائر البلاد الشرقية، و لم يكن ذلك كله إلا من تأثيرات العوامل و الاقتضاءات الوقتية التى كانت تحدث فى بعض البلاد دون بعض، و كذلك مذهب الحنبلى شاع فى نواحي مصر قريبا من الحنيفة.

قال فى شذرات الذهب فى ترجمته "شمس الدين محمد بن عبد الوهاب الحرانى" الحنبلى المتوفى سنة ٦٧٥: "إنه ولى القضاء ببعض البلاد المصرية، و هو أول حنبلى حكم بالديار المصرية «٣»".

و يظهر ذلك من المقریزی- أيضاً- حيث ساق كلامه السابق

(١) الخطط المقريزية ٢ / ٣٣٤.

(٢) هكذا فى الأصل.

(٣) شذرات الذهب ٥ / ٣٤٨.

توضيح الرشاد فى تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠١

إلى قوله "ثم فى عصر "بيبرس البندقدارى" ولى مصر أربعة قضاة: شافعى و مالكى و حنفى و حنبلى «١»".

[بدء انحصار المذاهب فى الأربعة]

إشارة

فظهر من نصب القاضى لكل مذهب يومئذ: أن بدء رسمية مجموع المذاهب الأربعة فى مصر كان فى عصر "البندقدارى" و هو الذى ولى السلطنة فى سابع عشر ذى القعدة سنة ثمان و خمسين و ستمائة إلى أن مات سنة ٦٧٦، و قبل عصره لم يكن للحنفية و الحنبلىة رسمية كذلك.

ثم قال المقریزی "فاستمر ذلك- ولاية القضاء الأربعة- من سنة ٦٦٥ حتى لم يبق فى مجموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من

مذاهب الإسلام سوى هذه الأربعة، وعودى من تمذهب بغيرها، و أنكر عليه، و لم يول قاضٍ، و لا قبلت شهادة أحد، ما لم يكن مقلدا لأحد هذه المذاهب.

و أفتى فقهاؤهم في هذه الأمصار في طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب و تحريم ما عداها و العمل على هذا إلى اليوم «٢». انتهى ما أردنا نقله من مضمون كلام المقریزی الذي يستفاد منه أمور:

(١) الخطط المقریزیة ٢/ ٣٤٤.

(٢) الخطط المقریزیة ٢/ ٣٤٤ بتصرف.

توضیح الرشاد فی تاریخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٢

[ما يستفاد من كلام المقریزی]

إشارة

منها: ما أشرنا إليه من أن تأثير العلل و الأسباب في نشر هذه المذاهب الأربعة كان أتم، حتى أنها بعد انقراضها رأسا من مصر سنة ٣٥٨ في عدة سنين متطاولة من عصر الخلفاء [الفاطمية] «١» عادت إليها ثانية بعد انقراضهم في سنة ٥٦٧ حتى صارت جميعها معروفة رسمية في سنة ٦٦٥ إلى زمن تأليف الخطط حدود سنة ٨٠٤.

فالعوامل المؤثرة في سير هذه الأربعة و استمرارها كانت أقوى و لذا كانت تترقى و تتقدم، و يتقهقر ما سواها حتى انقرض ما عداها بعد سنة ٦٦٥ تدريجيا.

و منها: أن في حدود سنة ٦٦٥ ألصقت بدين الإسلام فضائع و شنائع، و أحدثت منكرات في الدين بعنوان أنها من الدين، و ذلك حيث أن الشارع أسس نواميس الإسلام على الائتلاف بين أفراد المسلمين، و قرر الاجتماعات و عين المجاميع رعاية لمصلحة الائتلاف و أوجب الموادة و المحبة بين الأفراد، و أمرهم بالتعاون في كل خير و ربط أفراد المسلمين بالعروة الوثقى، الأخوة التي جعلها بينهم حتى لا يتفرقوا، و يكونوا يدا واحدة على من سواهم.

و مما يؤسف عليه، أن في هذا التاريخ، جعل من الدين، معاداة أفراد المسلمين بعضهم مع بعض، فشرع أصحاب المذاهب الأربعة

(١) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "الفاطميين".

توضیح الرشاد فی تاریخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٣

في التظاهر بمعاداة من سواهم من أفراد المسلمين، المقرين بالشهادتين و المصلين إلى الكعبة و الحجاج لها، و المزكين، و العاملين بجميع الفرائض و السنن التي بلغهم «١» عن نبي الإسلام بالطرق الصحيحة.

و كأنى أراك تقول: ليس هذا أول قارورة [كسرت في الإسلام] «٢» أنسيت ما يكشف عنه صفحات التاريخ؟ و لا سيما مثل كامل ابن الأثير و غيره من الحروب و المشاغبات التي كانت تقع في القرون السابقة على هذا التاريخ بين أفراد المسلمين، و لا سيما ما وقع في جانبى بغداد و غيرها من البلاد بين أصحاب المذاهب الأربعة بعضهم مع بعض - كما نشير إلى بعضها قريبا- و ما وقع بينهم و بين غيرهم من المسلمين من التباغض و اللداد.

قلت: هيهات بين ذى و ذاك بون الأرض و السماء، حيث إنه لم يكن منشأ جميع تلك الحروب السابقة إلا التعصبات الجاهلية التي تحرك العوام، و تبعث الجهال على الأقدام ببعض القبائح، حتى أن مصادر الأمور لو سئلوا عنها ينكرونها أشد نكير- و لو في ظاهر

الحال- و يدافعونها عن أنفسهم، و يلقونها على رقبة الجهلة [١]. «٣».

(١) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "بلغتهم".

(٢) لم تكن هذه العبارة موجودة في الأصل و إنما أضفناها لتصح العبارة.

(٣) كلمة لا تقرأ و الظاهر أنها "القاصرة".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٤

و أما في هذا التاريخ فقد أعلن مصادر الأمور: بأن تمذهب الرجل المسلم بغير المذاهب الأربعة من أعظم الكبائر و المنكرات التي يجب على كل قادر أن يمنع عنه، بل هو مما يخرج عن حدود الإسلام، فيعزل عن القضاء و يرد شهادته، إذ لو لم يكن خارجاً عن حد الإسلام، فمجرد اقرار أعظم الكبائر لا يخرج عندهم عن لياقة القضاء و قبول الشهادة.

و هذا الإعلان من رؤساء العامة قد كسر ظهر الإسلام، و ألقى بين أفراد المسلمين العداوة و البغضاء، و شتت شملهم، و فرق كلمتهم و مزقهم تمزيقاً، فإننا لله و إنا إليه راجعون.

و منها: أن في حدود سنة ٦٦٥ قد حكم الفقهاء بوجوب اتباع المذاهب الأربعة و حرمة المتذهب بما عداها من سائر المذاهب، و هذا أيضاً من أعظم المصائب على الإسلام، حيث إنه قد مضى على الإسلام الشريف قرب سبعة قرون، و مات فيها على دين الإسلام ما لا يحصى عدتهم إلا خالقهم، و لم يسمع أحد من أهل القرنين الأولين منها اسم المذاهب أبداً.

ثم فيما بعد القرنين كان أفراد المسلمين بالنسبة إلى الأحكام الفرعية في غاية من السعة و الإطلاق و الحرية، كان يقلد عاميهم من اعتمد عليه من المجتهدين، و كان المجتهدون يستنبطون الأحكام عن الكتاب و السنة، على موازينهم المقررة عندهم في العمل بالسنة النبوية، فأى شيء أوجب في هذا التاريخ على عامة المسلمين: العامي المقلد، و الفقيه المجتهد أن

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٥

لا يخرج أحد في الأحكام الشرعية عن حد تقليد الأئمة الأربعة، و بأي دليل شرعي صار اتباع أحد المذاهب الأربعة واجبا مخيراً، و الرجوع إلى ما ورائها حراماً معيناً، مع سابقتنا بأحوال جميع المذاهب من بدئها، و كيفية نشرها، و تدرجها في الارتقاء، و تأثير العوامل في تقدم بعضها على غيرها بالقهر و الغلبة من الدولة و الحكومة، كما أفصح عن بعض ذلك نابغة العراق المؤرخ "ابن الفوطى" في "الحوادث الجامعة" في صفحة ٢١٦ في وقائع سنة ٦٤٥، يعنى قبل انقراض بنى العباس بإحدى عشر سنة في أيام "المستعصم" الذي قتله "هلاكو" سنة ٦٥٦.

[بدء انحصار المذاهب في بغداد]

و قد ذكر قبل ذلك في وقائع سنة ٦٣١ كيفية افتتاح المدرسة "المستنصرية" في بغداد في جمادى الثانية من هذه السنة، قال: "و كان الشروع في بنائها بأمر المستنصر بالله في سنة ٦٢٥، و قد تولى عمارتها أستاذ الدار "مؤيد الدين أبو طالب محمد بن العلقمي" و قسمت يوم افتتاحها على أربعة أقسام.

فسلم الربع القبلى الأيمن إلى الشافعية، و الربع الأيسر إلى الحنفية، و الربع الثالث يمنة الداخل للحنابلة، و الميسرة للمالكية، و تخير لكل مذهب اثنان و ستون نفساً من الفقهاء- الذين يقرءون الفقه و الأحكام- فيكون مجموع الطلبة المتفقهة في المدرسة مائتين و ثمانية و أربعين نفساً،

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٦

و رتب لهم مدرسان «١» أحدهما من الشافعية، و الثانى من الحنفية و نائباً «٢» مدرس أحدهما حنبلى و الآخر مالكى، و لكل واحد من

هؤلاء مشاهرات و جرايات و رواتب مطبوخة و غير مطبوخة، و كذلك عين عدة القراء (٣) و عدة لتعليم الحديث، و عدة لتعلم الطب، و كانت المدرسة تحت النظارة و التغيير و التبديل للأشخاص الداخلين أو الخارجين إلى سنة ٦٤٥، و في هذه السنة أحضروا المدرسين الأربعة الموظفين لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة، و ألزمهم أن لا يذكروا شيئا من تصانيف أنفسهم للطلبة المتفقيين عندهم، و أن لا يلزمهم بحفظ شيء من تلك التصانيف بل يقتصرون على ذكر كلام المشايخ القدماء، تأدبا معهم، و تبركا بهم، فأجاب "جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محيي الدين يوسف بن الجوزي" بالسمع و الطاعة، و هو الذي كان محتسبا في بغداد أولا ثم قام مقام والده "محيي الدين يوسف بن الجوزي" في تدريس الحنابلة في المدرسة المذكورة، و هو متأخر عن "أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي" الواعظ المتوفى سنة ٥٩٧.

ثم أجاب مدرس المالكية و هو "سراج الدين عبد الله الشرماعي" (٤) و أظهر القبول

(١) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "مدرسين".

(٢) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "نائبى".

(٣) و يحتمل أن يكون "عدة للقراء" أى لقراءة القرآن.

(٤) الشرماعي: بلدة من نواحي دمياط قرب البحر الملح، منه "قده".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٧

أيضا، و أما "شهاب الدين الزنجاني" مدرس الشافعية، و أفضى القضاء "عبد الرحمن اللمغاني" مدرس الحنفية فامتعا عن ذلك، و أجابا بما معناه أن المشايخ كانوا رجالا و نحن رجال، و نحو ذلك من الكلام الموهوم للمساواة بينهم و بين المشايخ القدماء، و كان إحضار المدرسين في دار الوزير "مؤيد الدين محمد بن العلقمي" الذي تولى عمارة المدرسة في أيام كونه أستاذ الدار، فأنهى الوزير صورة الحال إلى حضرة الخليفة المستعصم، فتقدم الخليفة بأن يلزموا المدرسون (١) بذكر كلام المشايخ و احترامهم، فألزموا بذلك، فأجابوه جميعا بالسمع و الطاعة.

انتهى المحصل من كلام ابن الفوطى مع التوضيح منى و البيان.

[ما يستفاد من كلام ابن الفوطى]

و يستفاد منه أيضا: جميع ما استفدناه من كلام المقرئى، غير أن بحثه كان في خصوص مصر، و لذا ذكر أن بلوغ المذاهب الأربعة رتبة الرسمية في مصر و صيرورة جميعها في عرض واحد من الحكم بوجوب الرجوع إليها دون غيرها، كان في عصر "البندقدارى" من لدن نصب القضاء الأربعة في سنة ٦٦٥، و قبل ذلك لم يكن لها رسمية كذلك، و أما ابن الفوطى فذكر أن رسمية مجموع المذاهب الأربعة في دار الخلافة و قبة الإسلام بغداد كانت من سنة ٦٣١ التي

(١) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "المدرسين".

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٨

افتتحت فيها المدرسة المستنصرية، و قسمت أربعة أقسام لأهل المذاهب الأربعة إلى سنة ٦٤٥ التي التزم فيها المدرسون بأن لا يتجاوزوا عن قول المشايخ القدماء و آرائهم حفظا لحرمتهم و تبركا بسابقتهم في العلم و الدين، و قبل ذلك لم يكونوا ملتزمين به. نعم أبان المؤرخ "ابن الفوطى" عذرا للفقهاء في إيجابهم العمل بأحد المذاهب الأربعة و تحريم ما سواها: بأن ذلك كان بأمر الخليفة و إلزامه، و إلا فهم كانوا مكرهين لذلك، كما صرح به مدرسا الشافعية و الحنفية، و "المقرئى" لم يكن في بغداد و لم يكن مطلعا

على إلزام الخليفة فلم يذكره، و نسب الحكم إلى الفقهاء.

و لو لم يكن هذا العذر القابل للقبول للفقهاء لكانوا في حصرهم المذاهب في الأربعة مخطئين كما يأتي.

و أما الخلفاء فليس مستند أحكامهم إلا اقتضاء السياسة الدنيوية و السياسة المقترضية لحكمهم و إن كانوا في الظاهر يسندون حكمهم إلى موافقة الفقهاء المساعدين لهم في مقاصدهم، مثل "ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوى" شارح الوسيط في فقه الشافعي، المدرس بدار الحديث بنصب "الملك الأشرف" و المتوفى بها ٦٤٣هـ، فإنه أفتى بحرمة الخروج عن تقليد الأربعة مستدلاً له بإجماع المحققين كما ذكره "محمد مصطفى المراغي" شيخ الأزهر صفحة ١٧ من "البحث في التشريع الإسلامي [١]".

(١) كلمه لم تقرأ و لم أعر على هذه الرسالة بعد ما فحصت عنها كى يتبين اسمها الكامل.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٠٩

الزواج و الطلاق «١».

[عوامل انحصار المذاهب]

فما يحصر له المذاهب كما ذكره "ابن الفوطى" على ما يستظهر من التواريخ لا يخلو عن أحد أمرين: أولهما- ما ذكره في "رياض العلماء" في ذيل ترجمه "السيد الشريف المرتضى علم الهدى" بعد حكايته عن كتاب "تهذيب الأنساب و نهاية الأعقاب" تأليف السيد النسابة "أبى الحسن محمد بن محمد بن على بن الحسن الحسينى الموسوى" قال فيه: "اشتهر على ألسنة العلماء أن العامة في زمن الخلفاء، لما رأوا تشتت المذاهب [في الفروع] و اختلاف الآراء، و تفرق الأهواء بحيث لم يمكن ضبطها، فقد كان لكل واحد من الصحابة و التابعين و من تبعهم إلى عصر هؤلاء الخلفاء مذهب برأسه و معتقد بنفسه في المسائل الشرعية الفرعية و الأحكام الدينية العملية، التجأوا إلى تقليدها و اضطروا في تحليلها، فأجمعوا على أن يجتمعوا على بعض المذاهب «٢»".

(١) هناك عبارة في الحاشية سقطت من الفوتوغراف نود أن نعثر عليها في الطبقات الآتية.

(٢) رياض العلماء مخطوط ص ٥٣٠ و قد راجعنا هنا بعض هذا الكتاب في مكتبة آية الله السيد شهاب الدين المرعشى دام ظله في قم.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٠

فعينوا هذه الأربعة لكثرة أصحابها، و وفور ثروتهم.

و ثانيهما- أن كثرة اختلاف الآراء و الاجتهادات التي لا- نهاية لها، اضطرت الخلفاء إلى تقليدها، و عجزهم عن رفع اليد عن بعض المذاهب الأربعة و تركه لكثرة وقوع الفتن، و شدة التعصبات التي بين أهلها، ألجأ الخلفاء إلى الحكم بالانحصار في خصوص هذه الأربعة.

و يشهد للعجز عن ترك أحد الأربعة ما ذكره "المقريزى" في الخطط: من أن "أبا حامد الإسفرائينى" كتب إلى السلطان "محمود سبكتكين" في سنة ٣٩٣ أن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية، فثارت الفتن العظيمة بين أصحابيهما حتى انجر الأمر إلى رجوع الخليفة عن رأيه، و سخطه على أبى حامد، و حمله الحنفيين على ما كانوا عليه «١».

و من أراد الاطلاع على شدة التعصبات التي كانت بين أصحاب تلك المذاهب فلينظر في وقائع أغلب السنين في كامل ابن الأثير «٢».

و قال في الجزء الأول من "معجم البلدان" في مادة "أصفهان" صفحة ٣٧٣ ما لفظه: "إنه قد فشا الخراب في أصفهان في هذا الوقت و قبله لكثرة التعصب بين الشافعية و الحنفية و الحروب المتصلة بين الحزبين،

(١) الخطط المقرزية ٢/ ٣٣٣.

(٢) له موارد كثيرة راجع على سبيل المثال الكامل لابن الأثير ١٠/ ١٢٤.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١١

فكلما ظهرت طائفة نهبت محللة الأخرى و أحرقتها و خربتھا، لا يأخذھم في ذلك إلا ولا ذمہ « ١ ».

فھذه الحروب الداخليه و المشاغبات و الفتن و التعصبات اقتضت في سياسه الخلفاء إلزامھم الفقھاء على عدم الخروج عن أقوال المشايخ بعنوان احترامھم و التبرك بھم.

و تلقى الفقھاء ذلك منهم بالقبول، و لفقوا لصحة حكمھم بالانحصار في الأربعة و جوها، منها: انسداد باب الاجتهاد بعد المشايخ القدماء كما يأتي، و ذلك منهم قد جرى على ميزان "الناس على دين ملوكھم"، و قد أفصح عنه الغزالي في كلامه الذي نقله عنه المولوي شاه ولي الله في كتابه "الإنصاف" و لفظه "قال الغزالي: إن بعد عصر الخلفاء الراشدين استولى على الخلافه قوم بغير استحقاق و لا علم بالأحكام، فاحتاجوا إلى استصحاب الفقھاء، فبعضھم كانوا على الطراز الأول إذا طلبوا هربوا، و بعضھم تقربوا إلى الخلفاء و صنفوا في علم الكلام و الجدل و الاختلافات في المذاهب كل على قدر ما ساعده الأمور الموقته و الأسباب المهيأة « ٢ »، و قد ذكرنا منهم ابن الصلاح المتوفى ٦٤٣.

(١) معجم البلدان ١/ ٢٠٩.

(٢) الإنصاف في سبب الاختلاف كما في دائرة المعارف لفريد و جدي ٣/ ٢٢٩ و العبارة منقولة هنا بتصرف.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٢

[الاستنتاج مما سبق]

قد ظهر من مطاوى ما ذكرنا من كلمات المؤرخين المعتمدين "ابن الفوطى" في "الحوادث" و "المقرزى" في "الخطط" أن بدء الحكم بانحصار المذاهب في الأربعة، و وجوب الأخذ بخصوصھا و حرمة التمدھب بغيرھا، إنما كان في أواسط القرن السابع، من دون استناد فيه إلى دليل شرعى، بل إنما صدر على وفق سياسه بعض الخلفاء، و لذا لم يخضع له إلا من كان من حواشى الملوك و الخلفاء و المتقربين إليھم، و من الساعين في تحصيل المناصب و نيل الوظائف للقضاء و الإمامه و الكتابة و الإنشاء، و غير ذلك.

[المجتهدون بعد انحصار المذاهب]

و أما البالغون مبالغ الأعلام من العلماء العظماء الأحرار المستخلصين نفوسھم عن ذل التقاليد فھم كانوا يظاہرون استقلالھم في كل عصر، و يبدون مذاهبھم و فتياھم كالإمام "جار الله محمود ابن عمر الزمخشري" المتوفى سنه ٥٣٨، و الإمام "محيى الدين محمد بن على بن العربى" المتوفى سنه ٦٣٨، و إن كانوا ينتسبون إلى بعض المذاهب حسب مقتضيات الأوقات، كما أن "أحمد بن تيمية" الحنبلى المتوفى سنه ٧٢٨ قد أشهد على نفسه بأنه شافعى، و كثير من أتباعه أظهروا أنهم من الشوافع، لكن فتاواھ الخارجه

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٣

عن المذاهب الأربعة المعمولة عند الوهابيين تشهد باستقلاله، و قال "الذهبي" في وصفه "إنه يحق له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه" و كذلك كثير من إعلامھم الذين نشأوا بعد تلك القرون إلى يومنا هذا لم يخضعوا لانحصار المذاهب، و لم يؤمنوا بأن إحدى نواميس الإسلام و وجوب تقليد كافة المسلمين عن واحد من الأئمة الأربعة، و حرمة الخروج عن قولھم في الأحكام الفرعية التي لا طريق إلى الوصول إليها إلا الاستنباط عن الكتاب و السنه، إذ الانحصار كذلك مما لا يدل عليه إحدى الأدلة الشرعية لا الكتاب و لا

السنة و لا الإجماع و لا العقل.

فإن التمدد بأي مذهب كان، لم يكن معهودا للمسلمين من بدء ظهور الإسلام إلى زمان شيوع مذاهب الأئمة الأربعة و بعد القرنين تقريبا، و إن بدئ عنوان المذهب بين المسلمين، لكن الحكم بالانحصار و إيجاب متابعة الأربعة و تحريم غيرها من حوادث القرن السابع - كما ذكرنا - قد أجراه الخليفة سياسة للملك، و إلا فالقدرة على الاستنباط عن الكتاب و السنة لا تختص بمصر دون مصر و لا بأشخاص دون غيرهم.

قال "أبو الطيب الصديق حسن خان" في حصول المأمول من علم الأصول صفحة ١٨٦ في مقام إنكار انحصار المذاهب في الأربعة و انفتاح باب الاجتهاد ما لفظه: "من حصر فضل الله على بعض خلقه، و قصر فهم هذه الشريعة توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٤ المطهرة على من تقدم عصره.

فقد تجرأ على الله عز و جل، ثم على شريعته الموضوعه لكل عباده «١» الذين تعبدتهم بالكتاب و السنة. فإن كان التعبد بهما «٢» مختصا بأهل «٣» العصور السابقة و لم يبق لهؤلاء المتأخرين إلا التقليد لمن تقدمهم و لا يتمكنون من معرفة كتاب الله «٤» و سنة رسوله، فما الدليل على هذه التفرقة الباطلة و المقالة الزائفة، و هل النسخ إلا هذا؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!" «٥».

و قال المعاصر محمد فريد و جدى في أول كلامه في الاجتهاد في الجزء الثالث من دائرة المعارف في "جهد" ما لفظه: "لما طرأ على المسلمين الجمود الاجتماعى و تولاهم القصور عن فهم أسرار الشريعة، ستروا ذلك القصور بدعوى انسداد باب الاجتهاد و الاستنباط، و الحقيقة أنه مفتوح بنص الكتاب و السنة إلى يوم القيامة" «٦».

(١) و في حصول المأمول بعد "لكل عبادة" توجد هذه العبارة "ثم على عباده."

(٢) "بهما" غير موجودة في حصول المأمول، و يوجد بدلها "بالكتاب و السنة."

(٣) "بأهل" غير موجودة أيضا في حصول المأمول و يوجد بدلها "بمن كانوا في."

(٤) و في حصول المأمول توجد قبل "كتاب الله" عبارة "أحكام الله في."

(٥) حصول المأمول من علم الأصول ص ١٨٧.

(٦) دائرة المعارف لفريد و جدى ٣/ ١٩٧ بتصرف.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٥

ثم كتب مقدار ستين صفحة في تحقيق الاجتهاد و شرح أحواله و تواريخه و ثبوته.

و بالجملة إباحة الاجتهاد للقدمات و حظره على المتأخرين تفريق بلا دليل، لا يذهب إليه إلا أسراء التقليد الذين قال في حقهم "أبو الطيب الصديق حسن خان" بعنوان أسراء التقليد و لفظه: "ليس أسراء التقليد كمن فتح الله عليه أبواب المعارف، و رزقه من العلم ما يخرج به عن تقليد الرجال" «١». إلى غير ذلك من الأعلام المتأخرين و المعاصرين، و منهم الشيخ محمد عبده و صاحبه أو تلميذه صاحب المنار، و غيرهما من نوابغ العصر الحاضر و الأحرار الذين افتكوا «٢» رقابهم عن قيود التقاليد الذميمة، و أعلنوا بمخالفة القائلين بانسداد باب الاجتهاد.

[المشيدون لأركان الانسداد]

و ممن شيد أركان الانسداد، و أقام البرهان عليه "المولوى شاه ولى الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوى" في كتابيه السابق ذكرهما و

مما يؤسف عليه أن برهانه عين دعواه، و أن تحقيقاته فيهما ليست

(١) حصول المأمول ١٨٦ و عبارته فيه هكذا: " و ليس ما يقوله من كان من أسراء التقليد بلازم لمن فتح الله عليه أبواب المعارف و رزقه من العلم ما يخرج به عن تقليد الرجال."

(٢) هكذا في الأصل: و الظاهر أن الصحيح هو "فكوا."

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٦

إلا دعاوى لم يقم عليها دليل نقلى أو عقلى، فإن محصل تحقيقاته تثليث طبقات المسلمين من لدن رحلة النبي صلى الله عليه و آله و سلم إلى عصره و جعل وظائف مختلفة لأهل كل طبقة: فالأولى منهم - المسلمون الذين نشأوا في المائة الأولى و الثانية فجعل وظيفة العامى منهم الجاهل بالحكم الشرعى الرجوع فى كل مسألة إلى أحد العلماء الذين حصلت لهم قوة الاستنباط كائنا من كان، و لم يوجب عليه تقليد شخص واحد معين، فقال ما لفظه " : إن الناس فى المائة الأولى و الثانية، كانوا غير مجتمعين على التقليد لمذهب واحد بعينه، بل كان العوام يأخذون الأحكام عن آبائهم أو علماء بلدتهم الذين حصلت لهم قوة الاستنباط كلاً أو بعضاً " (١). و الطبقة الثانية - هم الذين نشأوا بعد المائتين إلى رأس المائة الرابعة، فجعل أهل هذه الطبقة على ثلاثة أصناف: صنف منهم المجتهد المطلق المستقل، و هو الذى جمع فيه الاقتدار على ثلاثة أمور: الأول - التصرف فى الأصول و القواعد. و الثانى - الجمع بين الأحاديث. و الثالث - تفرغ التفرغ «٢».

(١) الإنصاف فى بيان سبب الاختلاف كما عن دائرة المعارف لفريد وجدى ٣ / ٢٢١ نقله بتصرف.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٧.

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٧

فمن لم يقدر على أحد هذه الأمور الثلاثة فيجب عليه تقليد هذا المجتهد المستقل، سواء كان من الصنف الثانى، و هو العامى الجاهل المقلد أو كان من الصنف الثالث الموسوم بالمجتهد المنتسب، أى الذى ينتسب فتواه إلى واحد من المجتهدين المستقلين و لا يتجاوز عن رأيهم [٠] «١» الطبقة الأولى فقال ما لفظه " : و بعد المائتين كان الواجب على كل من المقلدين و المجتهدين المنتسبين أن ينتموا لمذهب واحد معين من المجتهدين المستقلين " (٢).

و الطبقة الثالثة - من نشأ من المسلمين من رأس المائة الرابعة إلى عصره، فجعلهم على صنفين فقط: العامى و الجاهل، و المجتهد المنتسب، فقال " : و يجب على العامى تقليد المجتهد المنتسب لا غير، لا متناع وجود المستقل من هذا التاريخ حتى اليوم. " قال ذلك بعد تقسيمه المجتهد إلى المستقل و المنتسب، و دعواه أن المجتهد المستقل فقد من رأس المائة الرابعة و لا يمكن وجوده لعدم تحقق شرائطه المذكورة، و الممكن الباقى هو القسم الثانى المجتهد المنتسب و العوام يجب عليهم تقليد هؤلاء. و بالجملة يجب الرجوع فى الطبقة الأولى إلى أى عالم كان، و فى الثانية إلى المجتهد المستقل بالخصوص، و فى الثالثة إلى

(١) كلمة لا تقرأ و الظاهر أنها "من علماء."

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٧.

توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٨

المجتهد المنتسب لعدم وجود غيره.

ثم أورد على نفسه و أجاب بهذه الصورة " : إن قلت: كيف صار- بعد مائتي سنة- التمدد بذهب معين واجبا مع أنه لم يكن واجبا أولا؟! .

قلت: الواجب الأصلي أن يكون في الأمة من يعرف جميع الأحكام عن أدائها، و مقدمة الواجب واجب «١»، فإن تعددت الطرق إلى الواجب تخير في أيها، و إذا انسدت الطرق إلا واحدة فتعين هو «٢».

[حاصل كلام الدهلوي]

أقول: إن حاصل كلامه المبسوط إقامة دعويين: إحداهما- أن في المائة الأولى و الثانية، كان يكفي الرجوع إلى أي مجتهد كان، و لكن بعد المائتين و وجود أئمة المذاهب المجتهدين المستقلين، يجب الرجوع إلى واحد منهم معينا. فستل عن وجه الفرق، و سبب وجوب ما لم يكن واجبا قبل، فأجاب عنه بما لا يشفى الغليل كما مر بلفظه بعنوان [١]. «٣» إلا أن يكون مراده ما يأتي مع جوابه في صفحة (١٢٢).

و أما دعواه الثانية: و هي انسداد طريق الاجتهاد من رأس المائة

(١) كذا في الأصل و الصحيح هو " واجبة".

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٦.

(٣) كلمة لم تقرأ.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١١٩

الرابعة، و هي وجوب رجوع المسلمين إلى المجتهد المنتسب إلى اليوم، فاكتمى فيه بمجرد ادعاء فقد شرائط الاجتهاد المستقل. و بمجرد الدعوى لا يثبت المدعى، لا سيما هذه الدعوى المشتملة على الإضرار بالإعلام الأجلء الذين نشأوا في تلك السنين، و تدل آثارهم العلمية و تصانيفهم على أعلى مراتب الاجتهاد.

و على كل لم يذكر في كتابه "الإنصاف" حكم انحصار المذاهب في الأربعة، و وجوب الرجوع إليها خاصة، و حرمة الرجوع إلى غيرها.

نعم ذكر مسألة الانحصار في كتابه "عقد الجيد في أحكام الاجتهاد و التقليد"، و لكنه لم يصرح فيه أيضا بوجوب الرجوع إلى المذاهب الأربعة بل يظهر منه أولوية الرجوع إليها قال في عنوان كلامه (باب تأكيد الأخذ بالمذاهب الأربعة و ترك الخروج عنها) «١»: اعلم أن في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة مصلحة عظيمة و في الإعراض عنها كلها مفسدة كبيرة نحن نبين ذلك بوجهه.

ثم ذكر الوجوه الذي لا ينتج «٢» ما ادعاه، و نحن نذكر بعضها مع ما فيه، فمما استدل به من تلك الوجوه: أنه لما طال العهد و ضيعت الأمانات لم يجوز الاعتماد على أقوال

(١) المصدر السابق ص ٢٤٥ و الصحيح: (باب تأكيد الأخذ بهذه الأربعة و التشديد في تركها و الخروج عنها).

(٢) هكذا في الأصل و الظاهر أن الصحيح هو "التي لا تنتج".

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢٠

علماء السوء، و قضاة الجور و المفتين بالأصول بالأهواء.

أقول: فلا مانع من الاعتماد على العلماء الذين لم يكونوا بتلك الصفات من غير الأئمة الأربعة، إذ دعوى: أن من عدا الأئمة الأربعة كلهم موصوفون بالسوء مما لا يتجرأ عليه المسلم.

و منها: أنه لما اندرست سائر المذاهب تدريجاً مال السواد الأعظم إلى هذه الأربعة، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "اتبعوا السواد الأعظم."

أقول: كيف يكون قوله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك، وكيف يتصور أمره بوجوب اتباع من نطق كتاب الله تعالى بفسقه. "وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ" [٥٥: ٥] "وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ" [١٧: ٧] وأمثال ذلك إلى ما يشاء الله في القرآن والحديث والمشهور في لفظ هذا الحديث:

عليكم بالسواد الأعظم

«١» وفيه أمر بالنزول في البلاد المعظمة لاجتماع أنواع المعارف والخيرات فيها دون الرساتيق.

و منها: وهو العمدة من تلك الأدلة أنه اجتمعت الأمة على أن يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة، فلا بد لنا من الرجوع إليهم

(١) سنن ابن ماجه: الفتن باب ٨، و نص الحديث هو:

إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم

. "قال في الزوائد: في إسناده أبو خلف الأعمى و اسمه حازم بن عطاء و هو ضعيف.

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢١

و لا يرجع إلا إلى المروى عن السلف بسند صحيح مدون في الكتب المشهورة مع بيان الأرجح من دلائلها، و تخصيص عمومها، أو تقييدها، و الجمع بين مختلفاتها، و لا توجد هذه الخصوصيات إلا في المذاهب الأربعة، و ليس مذهب آخر بهذه الصفة إلا الإمامية و الزيدية، و هم أهل بدعة لا يجوز الاعتماد على أقاويلهم، فتعين الأخذ بأحد المذاهب الأربعة.

[الدفاع عن مذهب الإمامية]

أقول: لعل هذا مراده من قوله: "فإن تعددت الطرق إلى الواجب تخير و إذا انسدت إلا- واحدا فتعين، و حاصله الاعتراف منه بالمذاهب الأربعة و مذهب الإمامية و الزيدية، و إن كانت كلها واجدة للشروط المذكورة للقبول و صالحة للاعتماد، لكن الأخيرين خرجا عن الطريقة للاشتغال على البدع، فتعين المذاهب الأربعة فقط.

و عليه فالجواب عنه: إن دعوى الاشتغال على البدع في مذهب الإمامية افتراء و بهتان عظيم أعادنا الله منه.

نعم قد أقدم على نشر تلك المفتريات المولوى عبد العزيز شاه ولى الله المذكور في الباب التاسع من كتابه "التحفة الاثني عشرية" الذى هو فى بيان الفقهيّات و الشرعيّات، لكن قد أقام برد كل واحدة من جملات كلامه و إبطالها و إثبات خلو مذهب الإمامية عن البدع

توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢٢

و الحكم بغير ما أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله العلامة الدهلوى فى مجلد ضخيم كبير، و هو المجلد التاسع من كتابه "النزهة الاثني عشرية" فى رد الباب التاسع من التحفة المذكورة.

و بعد ثبوت خلو مذهب الإمامية عن البدع يكون هو و المذاهب الأربعة فى عرض واحد باعتراف المولوى شاه ولى الله، و لا مرجح للمذاهب الأربعة على مذهب الإمامية، بل الترجيح لمذهب الإمامية لكونه المأخوذ بالأسانيد الصحيحة المعتمدة و الطرق المعتمدة من الأئمة المعصومين الذين كانوا علماء ربانيين، و الذين ورثوا العلم عن جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله و أوقفهم الله تعالى على جميع ما أودعه عند نبيه صلى الله عليه وآله من أنواع العلوم الإلهية، فلا يقولون إلا ما أوحى إلى جدهم الذى لا ينطق عن الهوى، و قد ذكرنا أولاً اتصال سندهم إلى باب علم النبي صلى الله عليه وآله «١».

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله ولا أقول ذلك من باب العصبية، فوالله الذي من على بالوجود ما وجدت في كلمات القوم، وما رأيناه من تصانيفهم وكتبهم التي

(١) راجع ص ٧٣ من هذا الكتاب عند ذكره قول النبي صلى الله عليه وآله

أنا مدينة العلم و على بابها

"

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢٣
ذكرت بعضها، و لم أظفر حتى اليوم بدليل واحد يدل على وجوب اتباع أحد المذاهب الأربعة و حرمة الأخذ بغيرها، و لا دليل على ترجيح الأربعة على غيرها.
و الله تعالى على ما أقول وكيل.
و الحمد لله أولاً و آخراً.

حرره الجاني المسمى بمحمد محسن المدعوب "آغا بزرك الطهراني" في ربيع المولود ١٣٥٩.

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢٤

مصادر التحقيق

القرآن الكريم.

الإمام الصادق و المذاهب الأربعة: الأستاذ أسد حيدر.

إبطال القياس: ابن حزم.

إجازة للمصنف للشيخ نجم الدين العسكري في الرواية المطبوعة في مقدمته كتاب "الوضوء في الكتاب و السنة".

الاجتهاد و التجديد في التشريع الإسلامي: وزارة التربية التونسية.

الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي.

الاحتجاج: الشيخ أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي.

أدوار فقه: الأستاذ محمود شهابي.

أسد الغابة: عز الدين ابن الحسن (ابن الأثير).

توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢٥

أضواء على السنة المحمدية: الأستاذ محمود أبو رية.

الإنصاف في بيان سبب الاختلاف: الشاه ولي الله الدهلوي.

تاريخ التشريع الإسلامي: الأستاذ محمد خضري بك.

تاريخ الفقه الإسلامي: الدكتور محمد يوسف.

تاريخ المذهب الجعفري: الأستاذ هاشم معروف الحسني.

تاريخ اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب الأخباري.

تاريخ بغداد: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي.

تاريخ الكامل: ابن الأثير.

- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: الأستاذ مصطفى عبد الرزاق.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني.
- تنقيح المقال: العلامة المامقاني.
- حصول المأمول من علم الأصول: السيد محمد صديق حسن خان.
- خصائص النسائي: الحافظ جلال الدين السيوطي.
- خطط الشام: المقرئ.
- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصبهاني.
- دائرة المعارف للقرن العشرين: الأستاذ فريد وجدى.
- دراسات في الحديث و المحدثين: الأستاذ هاشم معروف الحسنى.
- الذريعة: المصنف الذريعة إلى أصول الشريعة: السيد المرتضى.
- توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢٦
- الرأى السديد في الاجتهاد و التقليد: تقريرات بحوث آية الله السيد الخوئي.
- رجال النجاشي: أبو العباس أحمد بن على النجاشي.
- الرسالة: الإمام الشافعي.
- رياض العلماء: الميرزا عبد الله بن عيسى الأفندى الأصبهاني.
- سنن الترمذى: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى.
- سنن الدارمى: الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى.
- شذرات الذهب: المؤرخ عبد الحى الحنبلى.
- صحيح مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى.
- صحيح البخارى: محمد بن إسماعيل البخارى.
- العدة: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى.
- عقد الجيد فى أحكام الاجتهاد و التقليد: الشاه ولى الله الدهلوى.
- الفهرست: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى.
- كراس حول حياة المؤلف.
- كفاية الطالب: الحافظ محمد بن يوسف بن محمد القرشى الكنجى الشافعى.
- المبادئ العامة للفقهاء الجعفرى: للأستاذ هاشم معروف الحسنى.
- المبسوط: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى.
- المستصفى: الغزالى.
- المعارض: المحقق الحللى.
- توضيح الرشاد فى تأريخ حصر الاجتهاد، ص: ١٢٧
- المعالم الجديدة: الشهيد آية الله السيد محمد باقر الصدر.
- معجم البلدان: ياقوت الحموى.
- مقدمة كتاب النص و الاجتهاد: العلامة السيد محمد تقى الحكيم.

مقال حول الاجتهاد في مجلة "مكتب تشيع" للشهيد العلامة الشيخ مرتضى المطهرى.
مقال حول حياة المؤلف في مجلة "الهادى" السنة ٤ العدد (٤ و ٥) للأستاذ محمد رضا الحكيمى.
ميزان الاعتدال: الذهبى.

النص و الاجتهاد: العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين.

وسائل الشيعة: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى.

وفيات الأعيان: ابن خلكان.

ينابيع المودة: الحافظ الشيخ سلمان بن إبراهيم القندوزى الحنفى.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحداً من جهاذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسة و طريقة لم ينطقى و مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقليين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواره برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العداله الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانية - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعىة و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنّة

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع" پنج رَمضان " و مُفترق " وفائى / "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

